



PROVISIONAL

A/41/PV.77
2 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(عمان)	السيد العنسي	: <u>الرئيس</u>
	(نائب الرئيس)	
(بنغلاديش)	السيد شودري	: <u>شم</u>
	(الرئيس)	

البند ١٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ : مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

86-64512/A

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد العنسي (عمان)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ : مشروع قرار (A/41/L.35)

(السيد مودنفي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : برغم مرور سبعة أشهر الآن منذ أن قامت الطائرات الامريكية المقاتلة - القاذفة المنطلقة من حاملات الطائرات للولايات المتحدة ومن المطارات البريطانية بالقاء حمولاتها المهلكة على مدينتي طرابلس وبنغازي والناس نيام ، فان صور هذه الهجمات المدمرة لاتزال حية في اذهاننا .

والى جانب هؤلاء الذين خطوا بالفعل لهذا العدوان الشائن والذين أيدهم تأييدا حماسيا ، فان العالم كله قد شعر بالصدمة والغضب ازاء هذا الاستعراض الشائن وغير المقبول أبدا للقوة الوحشية .

ان التفاصيل الكاملة للعدوان والاحداث المتناسقة التي سبقته معروفة جيدا وقد استعرضناها على أي حال هنا اليوم على لسان المتكلمين السابقين . على أن وفدي يشعر بمزيد من الاهتمام في هذه المرحلة إذ يحاول أن يفهم سبب هذه الاحداث والأسلوب الذي تمت به ، وبالنسبة للقضية المطروحة لا يستطيع المرء ان يفهمها على أنها مسألة صواب وخطأ أو مسألة عوامل قوة وعوامل ضعف أو مسألة اغراءات وعقوبات ان العدوان

على طرابلس وبنغازي وأحداث خليج صدرة التي سبقته تشكل أكثر بكثير من مجرد مشاجرة في حانة أو اختبار للإرادات .

إنها تمثل أحدث ما تم من سلسلة الاعمال الجارية التي تسعى بصورة متعمدة لا الممارسة المتعددة الاطراف والتعاون الدولي الشامل ولكنها تحاول ان تخرب مفهومها من أساسه . انها تمثل أخطر التهديدات التي لحقت بالنظام الدقيق لوجه الرقابة العالمية والتوازن العالمي الذي جاهد الكثيرون منا لخلقه من خلال هذا المحفل الدولي وغيره من المحافل الدولية الكثيرة .

وفي ضوء هذا ، فان الحقائق والافتراضات الفعلية التي نما في ظلها حدث العدوان المحدد الذي ننظر فيه اليوم تعد أقل أهمية ربما من العملية والأخلاقيات التي أدت الى اقترافه . ان السؤال الاساسي لم يعد هو "ما هي مجموعة الحقائق التي أدت الى هذه المواجهة؟" ولكنه يصبح بدلا من ذلك " لماذا أدت هذه الحقائق الى النزاع؟" لان النزاعات كما نعرفها جميعا لا تنشب من تلقاء نفسها ولكنها تخطط لكسي تحدث : انها نتيجة قرارات واعية يتخذها رجال وأحياناً يتخذها نساء .

ومن هنا فمن المشروع ان نسأل انفسنا لماذا - عندما تكون هناك بدائل سلمية كثيرة متاحة - تقدم الولايات المتحدة على اختيار العدوان المسلح ؟

ان المسألة لتبدو وكأن الامر لم يعد ينطوي على وسائل سلمية لمعالجة الحالة . ان ميثاق الأمم المتحدة ينص بوضوح على سبل مختلفة لتسوية المنازعات : ومن بينها المفاوضات والتحكيم والتقاضى . ولكن أيا من هذه العلاجات لم يُلجأ اليها .

ان العالم يشعر بقلق عميق ومفهوم لان هذا الامر قد حدث ، لاسيما في حالة دولة عظمى ، عضو دائم في مجلس الأمن ومن ثم تعد من حماة السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق .

ان الميثاق عندما تم على أن تكون هناك بلدان معينة أعضاء دائمة لهيئة ما ، فانما فعل ذلك لكي يلقي عليها المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين ومن هنا فان الميثاق قد القى على عاتق هذه الدول ان تتصرف بطريقة نموذجية وان تؤكد

انها اول من يحترم احكام هذا الميثاق . ان الولايات المتحدة بموجب وضعها في اطار الميثاق ، وبحكم قوتها ودورها القيادي في الشؤون الدولية ينبغي ان تعمل وباستمرار على ان تضرب المثل على المسؤولية والاعتدال والاحترام الكامل لاحكام الميثاق .

لم يعد ممكنا ببساطة ان نوفق بين الامل العريضة التي نعقدتها على الذين يتميزون بكونهم اعضاء داعمين في مجلس الامن وبين العدوان الانتقامي المدان الذي شنته الولايات المتحدة على الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية .

ان أعمال الحرب هذه ضد ليبيا - فتلك هي حقيقتها - تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي . إن المعاهدات تنشئ القانون الدولي . وتحظر المعاهدة التي انشأت الأمم المتحدة ، إلا وهي الميثاق ، في الفقرة ٤ من المادة الثانية ، التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية . لذا تعد الفارات الجوية الاجرامية على طرابلس وبنغازي غير قانونية في حد ذاتها . ومن ثم فان القضية بأسرها تتعلق بحالة تطمح فيها القوة الى التساوي مع الحق ، فيما يسمى بدبلوماسية "السفن الحربية" أو ما يفضل البعض وصفه بأنه ظهور "الرامبووية" ، والى تحويل المجتمع الدولي الى غابة يسودها البقاء للأقوى وليس للأفضل بالضرورة .

إن وفدي يشعر بانزعاج خاص ازاء هذه الاحداث لاننا نعتقد أنها جزء من قلق أعم يساور المجتمع الدولي وترى بعض الدوائر أنها تشكل هجمة فعلية على مفهوم تعدد الاطراف . لقد بدأنا نتساءل عما اذا كانت هذه "الحوادث" أو "الاحداث" أو "المقترحات" أو "الدراسات" أمورا عشوائية أو معزولة ، أو عما اذا كانت تشكل جزءا من انقراض منسق بعناية على التعددية ، وخاصة كما تجد تجسيدها المؤسسي في منظمة الأمم المتحدة ذاتها .

وإذا نحينا جانبا المدوان السافر والفادر الذي ارتكب ضد الأمة الليبية المستقلة ذات السيادة - وهو عمل يشكل انتهاكا متعمدا وصارخا لاحكام الميثاق - فكيف يمكننا ان نغسر أعمالا مثل "الانسحاب من هيئات تابعة للأمم المتحدة" ، وتجاهل آراء محكمة العدل الدولية المدروسة بعناية والتي تحظى باحترام رفيع ، والامتناع بشكل مقصود ، في انتهاك للميثاق مرة اخرى ، عن سداد أموال تمس اليها حاجة ميزانية الأمم المتحدة ؟

من الواضح أن شمة دولا تشعر أنها تملك من أسباب القوة ما يجعل معايير السلوك المتحضر شديدة التقييد بالنسبة لها وتفضل بدلا من مراعاتها ان تعود الى سلوك الغابة ، الذي سبق لي الكلام عنه والذي سأجد لزاما علي أن أعود الى الإشارة اليه في مرحلة لاحقة .

ان الهجوم على الامة والشعب الليبيين لم يكن تجاهلا مستخفا للبيان الصادر عن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في ٦ شباط/فبراير ١٩٦٨ فحسب ، بل ايضا للنداء الرسمي الذي وجهه الاجتماع الوزاري لبلدان البحر المتوسط الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في فاليتا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، والذي ناشدوا فيه جميع الامم أن تلتزم التزاما صارما بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحشوها على الامتناع عن استخدام اسلحتها وقواتها وقواعدها ومرافقها العسكرية ضد بلدان عدم الانحياز الواقعة في حوض البحر المتوسط .

وعندما يتم الاستخفاف بأحكام الميثاق بهذا الشكل ، وعندما يجري تجاهل البيانات الرسمية لحركة بلدان عدم الانحياز بهذه السهولة ، وعندما يجري تجاهل رغبات بلدان عدم الانحياز الواقعة في تلك المنطقة ، لا ينبغي للعضو المعتدي أن يندهش أو يفض إن أدين أو أنتقد .

وبينما أعرب رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ، في مؤتمر قمتهم الثامن الذي عقد في هراري في وقت سابق من هذا العام ، عن تأييدهم الكامل للطلب الخاص بادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أعلنوا :

"ادانتهم الشديدة لهذا العدوان الذي لا مبرر له والذي يشكل عملا من اعمال الارهاب الذي تمارسه دولة ، وخرقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ."
(A/41/697 ، ص ٦٦ ، الفقرة ٢١٥)

وأعلن الرؤساء أنفسهم :

"إن الهجوم الجوي على دار زعيم الثورة الليبية بغية الفتك به وبأسرته يعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وجريمة خاوية من أية قيمة سياسية أو خلقية ."
(ص ٦٦ ، الفقرة ٢١٦)

كما اتفق رؤساء الدول أو الحكومات على ان الاعمال الامريكية :

"تعرض السلم والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط للخطر ، كما تعرقل الجهود المبذولة من أجل تحويلها الى منطقة أمن وسلم وتعاون . " (ص ٦٦ ، الفقرة ٢١٥) ودعوا أيضا الولايات المتحدة الى :

"تقديم تعويض كامل وفوري الى الجماهيرية العربية الليبية عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها . " (الفقرة ٢١٥)

ومن الواضح ان الشعور الذي يساور الاغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي هو ان المرء لا ينفذ قانونا ما بخرق قانون آخر . ومن ثم فان العمل الامريكي ضد ليبيا بسبب تورط ليبيا ، المدعى به ولكن الذي لم يقم عليه دليل ، في عمليات خطف الطائرات والقضاء القنابل الموجهة ضد موظفين عسكريين ومدنيين امريكيين يعملون خارج الولايات المتحدة يعد غير قانوني وبالتالي عملا اجراميا ، وذلك بالرغم من دبلوماسية المكوك التي قامت بها الولايات المتحدة في أعقاب القصف وتقديمها لما لا يتجاوز فسي نهاية المطاف "دليلا مهلهلا" واستنتاجيا ومشكوكا فيه الى حد كبير .

ان الملاحظة التي قالها مؤخرا السيد شولتز بشأن "حرس الاكاذيب" وإقرار الحكومة الامريكية الحالية بانها لفقت معلومات بشأن ليبيا بهدف زيادة حدة التوتر بشكل مقصود في ذلك البلد وجعله يتوقع المزيد من أعمال العدوان الامريكية - يوضحان ببساطة الى أي حد يعتبر "الدليل" المزعوم مشكوكا فيه والى أي مدى كان الأساس الذي استندت اليه الولايات المتحدة في عدوانها ملفقا بصورة سافرة ومتعجرفة .

ونحن نأمل في أن يكون بوسعنا ، بادراج الجمعية العامة لهذا البند على جدول أعمالها وبرجائها من الامين العام ان يقدم اليها في العام المقبل تقريرا عن هذا الموضوع ، ممارسة قدر معين من الاشراف ، ولو معنوي على الاقل ، على تجاوزات الحكومة الامريكية الحالية . كما نأمل ، باسترعائنا الاهتمام والانتباه الى هذا البند ، ان نحول دون تكرار العمل الوحشي وغير المقبول كلية الذي حدث في نيسان/ابريل من هذا العام .

وختاما اسحوا لي بالعودة الى رامبو . فهو كما تصوره الشاشة ضخم الجثة وقوي ، وأكثر من ذلك انه يفوز دائما ، ولكن هل هذا هو الواقع حقا ؟ ان نظرة أقرب الى شخصية من استولى على خيال مستضيفينا ، توضح أنه رجل ضخم الجثة وقوي بالفعل ولكنه لا يستطيع التواصل مع الآخرين إلا باطلاق الصرخات وأموات غريبة غير مفهومة ؛ رجل لا يفهم حقا العالم الذي يعيش فيه ، ولذا اختار ان ينسأى بنفسه عن ذلك العالم ليعيش في الغابة ؛ رجل يأنس للحيوان أكثر مما يأنس للبشرية المتحضرة . هو في نهاية المطاف شخصية مأساوية تشير الشفقة على نحو ما . فهو بالرغم من قوته الهائلة لا يحظر بالحب أو بالاحترام . إذ تحيط بكل حركة من حركاته الريبة والشك ، حتى من بين أبناء جنسه أنفسهم ، وبذلك حكم عليه بأن يضرب في التيه وحيدا يتجنب الناس ويتجنبونه - أي باختصار حكم عليه بأن يصبح منبوذا . واني لاتساءل عما اذا لم يكن في كل ذلك شيء يستحق التفكير .

السير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .
لقد كانت مسألة العمل العسكري التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد الاراضي الليبية في ١٥ نيسان/ابريل موضوع مناقشة في مجلس الامن في ذلك الوقت ، ولا أظنني بحاجة لان أذكر الجمعية العامة بذلك ، وقد أوضح أعضاء الاتحاد الذين اهتموا في مداوات المجلس وقتها مواقفهم فيما يتعلق بالعمل الذي قامت به الولايات المتحدة والاعمال الارهابية التي سبقتها . وأكدت الدول الاعضاء في الاتحاد من جديد في هذا الصدد عزمها على اتخاذ اجراءات متضافرة لمكافحة ويلات الارهاب . وتعالج البيانات التي أدلوا بها في تلك المناقشة ، والتي يمكن الاطلاع عليها في المحاضر الحرفية لمجلس الامن ، الموضوع باسمها أكبر مما سافعله هنا .

وقد طلب الممثل الدائم لليبيا في رسالة موجهة الى الامين العام ومؤرخة في ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٦ ادراج هذا البند في جدول الاعمال ، وأشار الى الهجوم ومضى الى الاشارة الى هذا :

"الموضوع المتفجر الذي لا يشكل تهديدا للامن والسلم في البحر الابيض

المتوسط والشرق الاوسط فقط ، بل وفي العالم أجمع" . (A/41/241 ، ص ١)
ولا يساورنا شك بشأن المسألة الحقيقية التي تكمن خلف الاحداث التي وقعت في وسط البحر الابيض المتوسط في الربيع . أنها مسألة الارهاب الدولي برمته ، والدور الذي تلعبه بعض الدول في دعمه أو تشجيعه وما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة للعلاقات الدولية .

وهناك عدد من الدول الاثنتي عشرة في موقف لا تحسد عليه نظرا لتجربتها المباشرة مع الارهاب الدولي الذي استهدف أمن مواطنيها وأمن الآخرين الذين يعيشون على ترابنا . ولهذا فان مشاركتنا في هذه المناقشة لم تكن من قبيل الصدفة . ولنا مصلحة كما للآخرين في التوصل الى حل لمشكلة اتفق الجميع على اعتبارها مشكلة بالغة الخطورة ، لاننا نلتمس حلا ، لا تكرارا مما آخر لمناقشة غير بناءة ، فالمسألة أخطر

من أن تسمح بذلك . وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام ونحن على أهبة الاستعداد للاسهام بنصيب بنّاء ، كعهدنا دائماً في الماضي . وقد سبق لمجلس الأمن في مناسبات مختلفة ، أن أعرب بوضوح عن ادانته للارهاب بجميع أشكاله حيثما وقع وأياً كان مرتكبوه . ومنذ عام مضى في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اتخذت الجمعية العامة ما اعتبرناه خطوة تاريخية عندما اتخذت قرارها ٦١/٤٠ بشأن التدابير الرامية إلى منع الارهاب الدولي . واهتمت أحكام ذلك القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء على إشارة إلى القلق العميق الذي تتعمق به الدول الأعضاء إزاء تصعيد الارهاب بجميع أشكاله الذي شمل العالم كله . وأعرب القرار عن القلق لأن الارهاب في السنوات الماضية قد اتخذ أشكالاً تترتب عليها آثار مطردة الضرر على العلاقات الدولية .

ومنذ ذلك الحين ههدنا جميعاً مزيداً من الأدلة على مدى أضرار ذلك الأثر . فهو من جهة ، يضع عراقيل في طريق الاتصالات الشفافية بين مختلف الدول ، التي يشكل تدفقها الحر ضماناً من أفضل ضمانات التفاهم والوثام الدوليين . ومن جهة أخرى يهدد البعض محاولات معادية تتسم بسوء النية لتصوير رد فعل أوروبا على الارهاب بوصفه سياسة معادية للعرب . وهذا محض افتراض . فلدينا علاقات وثيقة وهامة مع العالم العربي ومع جميع بلدان الشرق الأوسط ، ومازلنا عازمين على تنمية هذه العلاقات وتعزيزها . ونحن نتذكر اقتراحات الدول الاثنى عشرة لتوفير قوة دفع جديدة للحوار العربي الأوروبي ، ونؤكد بشدة من جديد التزامنا بالمساهمة بكل ما في وسعنا في التماس حلول عادلة ودائمة لمشاكل المنطقة . ونحن ندرك أن الصراعات السياسية الطويلة الأمد التي ظلت دون حل قد ولدت الارهاب ، ونحن نسلم بالحاجة إلى دراسة وعلاج هذه الأسباب الكامنة ، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير وقائية ضد العنف الارهابي . ومن نافلة القول أن نقول أننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن أعمال الارهاب لا يمكن تبريرها وأنها لا تخدم أي غرض سياسي يدعي مرتكبوها أنهم يسعون إلى تحقيقه .

ويحتاج الارهاب الدولي إلى رد سياسي من جانب المجتمع العالمي . ونظراً لقلقنا العميق لزيادة حدة التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط الناجمة عن أعمال الارهاب ، اجتمعت الدول الاثنى عشرة في ١٤ نيسان/أبريل لتنسيق اجراءاتها

المشتركة . ورات انه ينبغي حمل الدول المتورطة بوضوح في دعم الارهاب على نبيذ هذا الدعم ، واهابوا بليبيا أن تعمل على نحو ملائم . وأكدت الدول الاثنتا عشر في بيانها المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل على ضرورة ضبط النفس من جانب جميع الاطراف ، وذلك بهدف اتاحة تحقيق حل سياسي ، وبهدف تجنب مزيد من تصعيد التوتر العسكري بكل ما يترتب عليه من أخطار .

والظروف التي أدت بالولايات المتحدة الى اتخاذ اجراءات ضد ليبيا في ١٥ نيسان/ابريل لا تخفى على أحد . وينطبق القول نفسه على المواقف والشواغل التي أعرب عنها في البيانات الوطنية لدول الاتحاد بشأن ذلك الاجراء وآثاره وبشأن المسائل الهامة التي أثيرت نتيجة له . وتتفق تلك الدول جميعا على أن هذه الظروف تحتاج الى عناية خاصة وحكمه للحكم على طبيعة ونطاق الرد على أعمال العنف الارهابية ولايسد لاي رد أن يكون ملانما ومتناسبا مع الحدث ومتفقا مع القانون الدولي والميثاق بوجهه خاص . ولابد أن يأخذ الرد على الارهاب في الاعتبار الاشار الاوسع نطاقا بما في ذلك العواقب المترتبة على التوتر الدولي في حالة بعينها .

ومن صالحنا جميعا أن تتخذ تدابير فعّالة لوضع حد لخطر الارهاب الدولي . وتتحمّل الدول الاعضاء في الامم المتحدة مسؤولية جماعية لضمان الاتفاق على رد دولي ملائم والتقييد به . واي رد لا يوضح بجلاء لدولة متورطة في الارهاب أن هذه السياسة غير مقبولة وانها ستتبع عواقب وبيلة ، لن يكون كافيا . ونعتقد أن هذا هو التحسين الذي بدأت الامم المتحدة مواجهته لتوها .

وقد أبرزت الدول الاثنتا عشرة في بيانها في بروكسل في ٢٧ كانون الثاني/يناير المبدأ القائل أنه ما من بلد يشجع أو يدعم الارهاب يمكن أن يتوقع التسامح ، أو يمكنه أن يتوقع الاحتفاظ بعلاقات طبيعية مع الدول الاثنتي عشرة . وتود الدول الاثنتا عشرة أن تكون علاقاتها طيبة مع ليبيا . والتدابير التي اعتمدها ضد ليبيا والتي يجرى تنفيذها وفقا للظروف الخاصة بكل دولة عضو ، تعبر عن تزايد القلق في صفوف الدول الاعضاء حول اساءة استعمال الامتيازات الدبلوماسية واستخدام المكاتب الشعبية الليبية للقيام بانشطة غير مقبولة .

لقد لاحظنا بأسف التهديدات التي لوحث بها القيادة الليبية ضد الدول الاعضاء ، وهي تهديدات تتنافى مع العلاقات الطيبة . وهذا التشجيع العلني لاعلان العنف امر مرفوض تماما . ونؤكد من جديد تأييدنا للحل السلمي للخلافات بين الدول .

تعيد الدول الاثنتا عشرة تأكيدها على أن محاربة الإرهاب ما زالت تمثل أمرا له أولوية . وفي معيننا إلى تحقيق هذا الهدف نلتزم بتلمس أوسع نطاقا للتعاون الدولي . وانه لشرط مسبق لكل بلد مهتم بإقامة مثل هذا التعاون مع الدول الاثنتي عشرة أن يتخذ موقف الادانة المريحة الواضحة للإرهاب . أي بعبارة أخرى ، تقتضي الضرورة من أي بلد أن يثبت ، قولاً وفعلاً ، انه مستعد للالتزام بالقضاء على ما نعتبره خطراً من أعظم الاخطار التي تتهدد التعايش بين الدول والشعوب .

السيد سكوفنكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة هغوية عن الروسية) : يجد وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية انه كان من الملائم ادراج البند قيد البحث الآن على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية . وقد زاد من اقتناعنا بذلك ، البيان القوي المقنع الذي أدلى به السيد على التريكي ، ممثل الجماهيرية العربية الليبية . إن سياسة القهر والقوى المستمرة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد ليبيا واستخدامها لآليتها العسكرية الهائلة ضد ذلك البلد ، انما يشكلان تهديدا للسلم والامن ليس فقط في منطقتي البحر المتوسط والشرق الاوسط ، بل في العالم بأسره . لقد ذكرت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في ردها على الامين العام بخصوص البند المتعلق بتعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط ، الوارد في الوثيقة (A/41/486/Add.1) أن الهجمات العدوانية التي هنتها واهنطون ضد ليبيا الدولة ذات السيادة ، قد أدت إلى تفاقم الوضع في هذا الجزء المزدهم بالسكان من الكرة الارضية ، نتيجة للتحضيرات العسكرية المكثفة للولايات المتحدة الامريكية وسعيها لتطبيق مبدأ العالمية الجديدة النميم .

لقد أعرب الرأي العام العالمي عن سخطه واستيائه ازاء الهجوم البربري الذي هن على المدن الليبية في نيسان/ابريل الماضي . ويكفيني أن أذكر فقط أن رؤساء دول

او حكومات بلدان عدم الانحياز قد وصفوا هذا العمل بأنه :
"من أعمال الارهاب التي تمارسه دولة وخرقا للقانون الدولي وميثاق

الأمم المتحدة" . (A/41/697 ، ص ٦٦)

لقد ناقش مجلس الأمن هذه المسألة في مناسبات عدة هذا العام . وقد أوضحت تلك المناقشات أن هناك قلقا متزايدا بل انزعاجا ازاء سياسة "العالمية الجديدة" التي تنتهجها واهنطون والرامية إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وإذكاء لهيب بؤر التوتر في مناطق هتس من المعمورة .

لقد قدمت أحداث السنوات الأخيرة الدليل على أن ادارة الولايات المتحدة قد اختارت ليبيا بوصفها أحد أهداف سياستها العدوانية . ففي السنوات الخمس الماضية قامت واهنطون في ١٩ مناسبة بمناورات عسكرية واسعة النطاق في محاذة سواحل ذلك البلد ، شاركت فيها عشرات السفن ومئات الطائرات . وهي تقوم - في نفس الوقت - بشن حرب اقتصادية حقيقية ضد ليبيا .

وفي أواخر آذار/مارس من هذا العام ، قامت الولايات المتحدة بالهجوم على بعض المناطق في الأراضي الليبية ، وقد بلغت تلك الحملة العدوانية ذروتها في الفارة القرمنية التي هنتها إحدى الطائرات الأمريكية على مدينتي طرابلس وبنغازي اللببيتين في نيسان/أبريل الماضي . لقد تحولت واهنطون من الهجمات الكلامية الفجة على ليبيا وقيادتها ، والمظاهرات والاستفزات الموجهة إلى ذلك البلد غير المنحاز ذي السيادة إلى العدوان السافر عليه . ونتيجة لتلك الفارة قتل المواطنون الأبرياء ، وحصدت تدمير رهيب في المواقع المدنية .

وفي هذا السياق ، من الملائم أن نذكر بأن الجمعية العامة في القرار ١٥٩/٢٩ المتعلق بعدم جواز سياسة الارهاب الصادر عن الدول ، قد أدانت الأعمال الصادرة عن الدول بهدف تقويض النظم الاجتماعية - السياسية لدول أخرى ذات سيادة . ونعتقد أنه قد آن الاوان لوضع حد للممارسة الإجرامية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، تحت الدريعة المقيتة التي تقول بمكافحة الارهاب .

إن الولايات المتحدة ، بما ارتكبه من أعمال ضد ليبيا ، قد انتهكت مبدأ أساسيا من مبادئ الأمم المتحدة ، وهو المكرس في المادة (٢) من الميثاق والمتعلق بعدم جواز :

"التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال

السياسي لاية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة" .

كما حكم آخر مماثل وارد في تعريف العدوان في قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) .
اذ تنص المادة (٣) من ذلك التعريف على أن :

"قيام القوات المسلحة لدولة ما بقصف اقليم دولة أخرى بالقنابل ،

أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد اقليم دولة أخرى" ؛ (القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩)

مرفق المادة "٣" (ب))

يشكل عملا عدوانيا . ومن الواضح تماما أن أحدث أعمال القرصنة التي اضطلعت به الولايات المتحدة يقع في إطار تعريف العدوان . وفي هذا الصدد ، يتعذر الدفاع تماما عن الإشارة إلى الفقرة "٥١" من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الدفاع عن النفس . لقد انخرطت واشنطن ، في تجاهل تام لوجود ترسانة كبيرة من الوسائل السلمية التي ينص عليها القانون الدولي لتسوية المشاكل الشائكة في العلاقات الدولية ، في مفاخرات عسكرية من الصعب التكهن بأثارها الوخيمة .

وقبل أن تهدأ عاصفة الاحتجاجات الدولية على تلك القارة الشبيهة بقارات قطاع الطرق ، ها هي الإدارة الأمريكية تهدد مرة أخرى باستخدام القوة ضد ليبيا . ففي أواخر آب/اغسطس ، تمركزت على مواطن ليبيا السفن العسكرية التابعة للأسطول السادس الأمريكي وهدت الحملة المظلة المشينة ضد ليبيا والتي أصبحت معروفة الآن جيدا . كما نشرت الصحافة في الولايات المتحدة تقارير تفيد بأن البنتاغون ، يقوم باعداد الخطط لضربة أكثر قوة ضد اقليم ليبيا يتجاوز نطاقها الهجوم المسلح الذي شن في نيسان/أبريل .

(السيد مكوفنكو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وتواصل الادارة الامريكية - هروبا من مواجهة الحس السليم ، وفي تجاهل للحقائق الراهنة - اللعب بالنار . ويجب أن يكون واضحا تماما أنه في هذا العصر النووي يجب أن تحل كل المشاكل في العلاقات بين الدول بالسبل السياسية لا بالوسائل العسكرية .

ويتضمن البيان الذي أدلى به الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ميخائيل غورباتشوف ، في ٢٦ آذار/مارس الماضي ، اجابة محددة وايجابية للغاية على السؤال المشروع عما يمكن بل ويجب القيام به حيال الحالة المتفجرة المستمرة في البحر الابيض المتوسط .

(السيد سكوفنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وتهدف تلك المقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي الى ايجاد سبيل لتسوية مشاكل البحر المتوسط من خلال الجهود المشتركة للدول الرامية الى تحويل تلك المنطقة الى منطقة سلم دائم وتعاون يعززها عقد الاجتماع التمثيلي المقترح .

ان السياسة الامبريالية القائمة على المفامرة تجاه الجماهيرية العربية الليبية مخوفة بعواقب بالغة الخطورة للمجتمع العالمي . ويمكن لمثل هذه السياسة ان تجعل من أي دولة تنتهج سياسة مستقلة ومعادية للامبريالية هدفا للهجوم المسلح . ولا بد من استبعاد وسائل التهديدات والضغوط القسرية من العلاقات الدولية .

وتدين جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بشدة هجوم القراصنة الذي شنته الولايات المتحدة على ليبيا الدولة ذات السيادة . وتعرب عن تضامنها مع الشعب الليبي الذي يدافع عن حقه المقدس في الحرية والامتقلال من التدخلات الامبريالية . ونعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة ان تدين بمنتهى الشدة هذا العدوان المسلح على دولة غير منحازة ، وأن تطالب بالوقف الفوري لمثل هذه الاعمال في المستقبل . لذلك ، اصبح وفد بلدي منضما الى مقدمي مشروع القرار (A/41/L.35) من دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية .

السيد ابو الحسن (الكويت) : تناقش الجمعية العامة في دورتها الحالية ، ولاول مرة البند المتعلق باعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل من العام الحالي . لقد جاء طرح هذا الموضوع على الجمعية العامة ليعكس خيبة الامل التي أصابت المجتمع الدولي عندما عجز مجلس الامن ، وهو الجهاز المكلف بحفظ وصيانة الامن والسلام في العالم ، عن أن يستصدر قرارا كان معروضا عليه من مجموعة دول عدم الانحياز على أثر الغارات الجوية الامريكية على الاراضي الليبية في شهر نيسان/ابريل الماضي ، نظرا لاستخدام حق النقض لافشال ذلك المشروع .

من تلك الحقيقة ، تكتسب مناقشاتنا اليوم أهمية خاصة ، وعلينا كمجموعة دولية متضامنة أن نتحمل مسؤولياتنا في الحفاظ والدفاع عن مبادئ الميثاق والقانون

الدولي ، وأن نجعلها الملجأ الذي يقودنا لحل خلافاتنا بالطرق السلمية ووفق المواثيق والاعراف الدولية .

لم يكتف الميثاق في ديباجته بترديد عزم شعوب العالم على عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، بل أن المادة الثانية الفقرة (٤) تنص صراحة ، وكقاعدة أساسية على أن تمتنع الدول الاعضاء عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية ، كما أن نفس المادة من الميثاق قد أوضحت الطريق الى حل المنازعات بين الدول ، وجاء ذلك من خلال التأكيد على وجوب حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، بحيث لا يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر .

ومن المعلوم أن الميثاق قد وفر أيضا للدول الاعضاء حق الدفاع عن النفس . لكن الميثاق لم يجعل هذا الحق المقدس حقا مطلقا ، بل وضع شروطا لاستخدامه ومنعه من أن يستغل بشكل غير مبرر كذريعة لاستخدام القوة ، خاصة من قبل الدول العظمى . إننا في الكويت نؤمن بأن القوة مسؤولة ، وبالتالي فيجب أن تمارس تلك القوة بطريقة مستنيرة ومسؤولة وفقا للمبادئ والمقاصد السامية التي حددها الميثاق . إن القوة ، مهما بلغت ، لا تصنع حقا . إنها تبقى قوة غاشمة اذا ما أسيء استخدامها .

ان الدول الاعضاء في الجامعة العربية يربطها ميثاق واحد واتفاقيات ومعاهدات مشتركة تهدف الى تعزيز التعاون بينها وتقوية أمنها وسلامتها . ان الالتزام العربي بميثاق الجامعة والاتفاقيات المشتركة الاخرى لهو مسؤولية عربية جماعية ، وهو يهدف الى تعزيز الأمن والتضامن العربي ودرء الاخطار الاجنبية عنها . إن الكويت ، وبوحي من واجباتها ومسؤولياتها القومية والمستندة الى ميثاق الجامعة العربية ، لترفض بشكل قاطع أي عدوان على دولة عربية ، وتؤكد مبدأ التضامن العربي مع الدولة المعتدى عليها . ومن هذا المنطلق تؤكد الكويت تضامنها التام مع ليبيا في كفاحها للدفاع عن اراضيها وسيادتها ولامتها الاقليمية . إن الالتزام العربي الجماعي لهو ضرورة في هذه الظروف الراهنة لدرء الاخطار والنزاعات الاجنبية عن منطقتنا وللحفاظ على استقلال دولنا وشعبنا .

ان التأييد والتعاطف الدوليين اللذين حظت بهما الجماهيرية العربية الليبية منذ الهجوم الجوي والبحري الذي قامت به الولايات المتحدة على أراضيها كانا نتيجة طبيعية لادراك الدولي المكتمل بحقيقة الامور ، وانعكاسا صادقا لرفض الاغلبية الدولية له .

ولقد وجد المجتمع الدولي في هذه الاحداث نموذجا يرفض من خلاله رفضا واضحا الصاق تهمة الارهاب جزافا وتحميل بعض الدول مسؤولية الاعمال الفردية غير المسؤولة . ان المجتمع الدولي لديه الاجهزة الشرعية والقانونية الكفيلة بالتحقق من صحة تلك الاتهامات .

وليس بخاف على احد ان تلك الغارات قد احتلت مكانا بارزا على قائمة الاحداث الدولية السلبية التي ترمل الغيوم الداكنة الى آفاق السلم العالمي وتجعل من قانون الغاب منافسا خطيرا للمبادئ والقوانين الدولية التي يتوجها ميثاق الامم المتحدة . لقد كان المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن محقا عندما ذكر في معرض حديثه عن التوتر القائم بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، في دراسته السنوية الاخيرة التي صدرت هذا الشهر ، ان الغارة الامريكية على ليبيا هي احد أبرز العوامل السلبية في المنطقة . وكذلك انعكست بوضوح خطورة هذه الغارات في ردود فعل مؤتمر القمة الافريقي ومؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز .

لقد رفضنا ، ومعنا الاغلبية العظمى من دول هذه المنظمة ، الحجج القانونية التي استخدمتها الولايات المتحدة لتبرير هجومها . ولا زلنا نرى في مثل هذه المحاولات لعكس منطق القوانين الدولية والالتفاف حول مدلولاتها الحقيقية تهديدا خطيرا لقضية هذه القوانين ومغزاها ولهيكمل العلاقات الدولية والنسيج الحساس للعمل الدولي الجماعي الذي نسعى بكل جهد من خلال هذا المحفل الى صونه والحفاظ عليه .

ولا يفوتنا هنا ونحن نناقش هذا البند ولأول مرة ان نكرر مرة اخرى ما اكدته الكويت من قبل مرارا ، الا وهو ادانتها للارهاب بكل صوره وأشكاله ، الارهاب الفردي ، وارهاب الجماعات ، وارهاب الدولة ، وهو أخطر انواع الارهاب ، ان الارهاب في اعتقادنا هو معول هدم لكل روابط المجتمع وقيمه وحضارته ، واننا مع كل اجراء يكبح الارهاب ويستأمله ، نتعاون معه ، ونطبقه بحزم ، لكن يجب علينا ان نكون واضحين جدا في عدم الخلط بين هذا الامر وبين حق أي شعب يقع تحت نير الاحتلال ، ويحرم من حقوقه الطبيعية في الحرية والسيادة ، في أن يرفع الاحتلال عن بلده ، ولقد مرت معظم شعوب العالم بهذه التجربة . انها تجربة الكفاح المقدس ، الذي أقرته جميع الشرائع الدولية ، والذي يخوضه الآن الشعب الفلسطيني وشعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا .

اننا نأمل ان تعبر هذه الجمعية عن الارادة الدولية الجماعية بوضع الحق في نصابه ضمانا للأمن والسلام الدوليين .

السيد الالفي (اليمن الديمقراطية) : ان ادراج مسألة العدوان الذي اقترفته الولايات المتحدة الامريكية على الجماهيرية العربية الليبية في جدول اعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة يعكس ارادة المجتمع الدولي التي عبّرت عنها غالبية الدول الاعضاء في محافل دولية اخرى مثل منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي من خلال ادانة ذلك العدوان الصارخ وعدم السماح بمروره دون ادانة بعد ان اعاقت بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ان يقوم المجلس بمسؤولياته في الحفاظ على السلم والامن الدوليين باساءة استخدامها للغيثو وحالت دون اتخاذ قرار يدين ذلك العدوان .

ففي الخامس عشر من نيسان/ابريل ١٩٨٦ اقترفت الولايات المتحدة الامريكية عدوانا عسكريا على الجماهيرية العربية الليبية حيث قامت بغارات وحشية عشوائية على مدن طرابلس وبنغازي استهدفت المؤسسات الرسمية والشعبية والمناطق الاهلة بالسكان وراح ضحية لهذا العدوان عدد كبير من المدنيين من ابناء الشعب الليبي الشقيق ، كما الحقت اضرار جسيمة بالمباني والمنشآت . ولعل مناقشة الجمعية العامة للبيند المتعلق بهذا العدوان تفع في الاعتبار جملة من الحقائق تتلخص في الآتي :-

أولا : ان هذا العدوان العسكري الذي اقترفته الولايات المتحدة الامريكية نابغ عن نوايا مبيتة ضد الجماهيرية العربية الليبية وشعبها وحكومتها سبقتة سلسلة من الاعمال الاستفزازية وفرض اجراءات المقاطعة الاقتصادية والثقافية وتجميد الودائع والممتلكات الليبية . وهذا العدوان يمثل ايضا خرقا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وبصورة خاصة مبدأ عدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وحق الشعوب الشابت في الاختيار المستقل لانظمتها السياسية والاجتماعية دون تدخل او قسر او قيود . ولقد اكد رؤساء دول عدم الانحياز في مؤتمر القمة الثامن رفضهم لأي دافع او ذريعة لتبرير استعمال القوة او التهديد باستعمالها ، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان البحر الابيض المتوسط ، وتهديد سيادة واستقلال بلدان عدم الانحياز في المنطقة .

ثانيا : ان هذا العدوان العسكري يمثل عملا من اعمال الارهاب الذي تمارسه الادارة الامريكية الحالية ضد شعوبنا العربية والذي يكشف بوضوح حقيقة النوايا والاهداف العدوانية الامريكية والصهيونية الرامية الى زعزعة الامن والاستقرار في المنطقة واخضاع البلدان العربية وشعبها للهيمنة الامبريالية والصهيونية . فالترسانة العسكرية الامريكية هي على الدوام المصدر الاساسي الذي يغذي ويدعم حروب اسرائيل العدوانية في المنطقة العربية وهي في الوقت نفسه مصدر العدوان المسلح المباشر ضد شعوبنا العربية . ففي عام ١٩٨٣ قصفت البحرية الامريكية بيروت ،

والولايات المتحدة الامريكية كانت الدولة الوحيدة التي باركت علنا عدوان اسرائيل على سيادة وسلامة اراضي تونس في عام ١٩٨٥ ، وتسهم اسهاما مباشرا في تصفية الشعب العربي الفلسطيني وانكار حقوقه الوطنية المشروعة في العودة الى ارضه وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني والتي اقراها المجتمع الدولي كشرط اساسي للسلام العادل في منطقة الشرق الاوسط .

ثالثا : لقد رافق هذا العدوان العسكري حملة اعلامية تظليلية مزيفة استهدفت الجماهيرية العربية الليبية وشعبنا العربية بشكل عام وتعمدت التشويه للحضارة والقيم وذلك تحقيقا للمطامع الصهيونية في المنطقة وتنفيذا للاستراتيجية العدوانية التوسعية الشاملة التي تدبرها الدوائر الامبريالية والصهيونية ضد دولنا وشعبنا العربية من اجل اعادة الهيمنة الاستعمارية على مصائرنا ومقدراتنا .

رابعا : ان هذا العدوان السافر على سيادة واستقلال دولة عضو في الامم المتحدة قد اقترفته دولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الامن وهي الولايات المتحدة الامريكية وبذلك تنصب نفسها كشرطي دولي متجاهلة المسؤولية الموكلة اليها بموجب ميثاق الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين ، بل انها تعرض السلم والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط للخطر ، كما تعرقل الجهود المبذولة من اجل تحويل تلك المنطقة الى منطقة امن وسلم وتعاون .

ان اليمن الديمقراطية تدين بشدة هذا العدوان العسكري الذي اقترفته الولايات المتحدة الامريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية ، وتؤكد مجددا وقوفها التام الى جانب الشعب الليبي الشقيق وحكومته في الدفاع عن استقلال ليبيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، ونضالهم ضد كافة المؤامرات الامبريالية التي تستهدف النيل من السيادة الوطنية الليبية والقضاء على ثورة الفاتح من سبتمبر .

وتؤيد اليمن الديمقراطية مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز في دعوته الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تعويض كامل وفوري الى الجماهيرية العربية الليبية عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها . كما تطالب جميع الدول ولاسيما الدول الأوروبية الواقعة في حوض البحر الابيض المتوسط الى احترام أحكام اعلان فاليتا والالتزام على وجه الخصوص ، التزاما صارما بمبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والامتناع عن استخدام أسلحتها وقواتها وقواعدها ومرافقها العسكرية ضد بلدان عدم الانحياز الواقعة في حوض البحر الابيض المتوسط وعدم السماح للقوات الأجنبية باستخدام أراضيها ومياهها أو أجواؤها لشن أعمال عدوانية على بلدان عدم الانحياز في المنطقة ومنها الجماهيرية العربية الليبية .

اننا نحيي صمود الشعب الليبي وحكومته في وجه العدوان الأمريكي ومختلف المخططات التآمرية والأعمال العدوانية التي تعرض لها ، ونؤكد بأن الطائرات والبوارج الحربية وآلة الحرب الأمريكية المتقدمة لن تنجح في قهر ارادة شعبنا العربية ومصادرة حقوقها المشروعة في التحرر والتقدم .

السيد كمال (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان وفد بلادي

ولايزال مناصرا قويا للسلام ، فليس هناك صراع لا يمكن حله اذا توافرت الارادة السياسية والتصميم . ويجب ألا يسمح لأي صراع بأن يتصاعد . وفوق كل شيء يجب ألا تستخدم القوة كوسيلة لتسوية الصراعات . ذلك هو المبدأ الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يعتبره وفد بلادي مسألة ايمان راسخ .

لقد شهدنا في وقت مبكر من هذا العام ، تدهورا خطيرا للحالة في جنوبي البحر الابيض المتوسط نشأ عن قصف طرابلس وبنغازي . ونظرنا الى تلك الأحداث بقلق واهتمام . وأعرب شعب بنغلاديش عن تضامنه الكامل مع شعب الجماهيرية العربية الليبية . ان ليبيا بلد مسلم حقيق وعضو حقيق في حركة عدم الانحياز . ولا يمكن أن نتقاضى عن استخدام القوة ضد بلد عضو في الأمم المتحدة ، وناهذ جميع المعنيين ألا تحدث من جديد مثل هذه الأعمال التي تترتب عليها مآسي انسانية .

وتؤكد بنغلاديش من جديد مبادئ الميثاق التي تضمن سيادة جميع الأمم وملامتها

الاقليمية . ونؤيد حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية النزاعات الدولية ، ونتعهد بالالتزام بالمشاركة في البرنامج العالمي لمكافحة الارهاب .
ونود أن نشارك في الدعوة الى السلم في كل منطقة في العالم .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطى اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الهجوم العسكري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به الولايات المتحدة بتأييد من حكومة المملكة المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، تقييما يستند الى المبادئ لهذا العمل الذي أدى الى خسائر فادحة في الأرواح بين السكان المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال ، وألحق بليبيا خسائر مادية بالغة . وقد وصف الاعلان هذا العمل بأنه عمل عدواني متعمد لا مبرر له على الاطلاق ، ولا يعتبر سابقة خطيرة فحسب بل هو أيضا عمل مفيق ينتهك جميع مبادئ القانون الدولي . وكان اقتراح هذا العمل من أعمال القرصنة بعد ساعات قليلة من اجتماع مجلس الأمن لمنع تطور الحالة الحرجة في منطقة وسط البحر الابيض المتوسط في اتجاه خطير يضر بالسلم ، مما يؤكد طبيعته بوصفه تحديا صريحا لم يسبق له مثيل للمجتمع الدولي ويكشف عن التجاهل التام لاحكام القانون الدولي المعترف بها عالميا ويدوس بالاقدماء كل الاخلاقيات العالمية .

ويزيد من خطورة هذا العمل العدواني وخروجه على احكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة ، أنه ارتكب في عام ١٩٨٦ ، الذي اعلنته الامم المتحدة سنة دولية للسلم ، شعارها المحافظة على السلم وعلى مستقبل البشرية . وبارتكاب هذا العمل تجاهلت الولايات المتحدة مطلب الامم المتحدة بأن توقف على الفور الاعمال العسكرية وأن تشرع في تسوية النزاعات عن طريق المفاوضات وغيرها من الوسائل السلمية ، وأن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وعن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان الولايات المتحدة لم تمثل لقرار الجمعية العامة ٩/٤٠ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

ان استخدام آلة عسكرية هائلة مجهزة بأحدث أشكال التكنولوجيا الحربية ضد ليبيا، يشهد على استخفاف الولايات المتحدة بسيادة ومصالح البلدان والشعوب الصغيرة .

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وقد جعلت الحكومة الامريكية الحالية من العنف والعدوان واثارة الصراعات الاقليمية وادامة المواجهة والمجازفة ركائز لسياستها .
لماذا تكره حكومة واشنطن ليبيا كرها شديدا ؟ ولماذا تنظم وتنفذ حملة عدائية واسعة النطاق ضدها ، بما في ذلك العمل العسكري والحصار الاقتصادي وفيض من التهديدات والافتراءات والتفليل والمخططات السرية للتمغية الجسدية للقائد الليبي ؟
الجواب واضح . وهو لان الشعب الليبي يقوم بتنفيذ برنامج للتحويل الاجتماعي والسياسي اختاره لنفسه ، ولان قيادته تأخذ مواقف مستقلة مناوئة للامبريالية في الساحة الدولية ، ولذلك فان الهدف من هذه الحملة هو تخويف القيادة الليبية وزعزعة الوضع في ليبيا وهذا النهج ليس جديدا .

ان واشنطن ، وبخامة حكومتها الحالية ، بانتهاكها لهذه السيادة انما تعمل ضد حركات التحرير الوطني وضد جميع من لايقرون سياستها الخارجية العدوانية ولا يقبلونها . ومن المستحيل الا نكون على علم بشبكة المؤامرات والتهديدات التي تحاك في واشنطن فيما يتصل بالبلدان التي هي جزء من حركة عدم الانحياز في محاولة لتفريق صفوفها ومنعها من اتخاذ تدابير حاسمة لحماية مصالحها الوطنية وكبح اطماع الاستعمار الجديد والامبريالية وادانة النظام العنصري المسخ .

ومن الواضح ان واشنطن لم تفهم حقيقة بسيطة ، وهي ان الشعوب التي تخوض اليوم نضالا عادلا من اجل السلم والعدالة والاستقلال سوف تلقى التأييد من اصدقائها المخلصين ومن جميع الناس الشرفاء على هذا الكوكب الذين لايقبلون العنف والابتزاز وقعة السيوف . هذه كلها من صفات السيادة الامبريالية ، والمثال الواضح على ذلك هو التأييد السياسي الذي حظيت به الجماهيرية العربية الليبية في لحظة عصيبة في تاريخها من جانب المجتمع الدولي .

لقد آدان رؤسا دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، ليس فقط الهجوم العسكري بل والضغط الاقتصادي على الجماهيرية العربية الليبية سعيا الى تحقيق اهداف سياسية . وطالبوا الولايات المتحدة برفع تلك التدابير فورا . وقد أعربوا عن

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

تضامنهم مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في مقاومتها لتلك التدابير التي كانت الغاية منها تقويض خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتهديد سياسة شعبها واستقلالها . وقد أدان الرؤساء الاطماع الاستعمارية الجديدة للولايات المتحدة وحلفائها وسياسة "الارتباط البناء" مع النظام العنصري في جنوب افريقيا والعمل العدواني الذي تقوم به الزمرة العسكرية الامريكية في العديد من مناطق العالم . وأكدوا من جديد استعدادهم للعمل متضامنين مع جميع من يدلون ، بالافعال لا بالاقوال ، على قلقهم لمصير العالم واستعدادهم للاشتراك في احباط المخططات العدائية التي تحوكمها القوى الرجعية والامبريالية . وقد تم الاعراب عن ذلك كله بوضوح في الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر A/41/697 .

ويمكن فهم اهتمام المجتمع الدولي بالتطورات المفجعة التي وقعت في ليبيا ، اذ ان هذه الاعمال يمكن ان تترتب عليها عواقب لايمكن السيطرة عليها وهي لا تهدد السلم والامن في المنطقة فحسب بل وخارج حدودها .

لقد أكد ميخائيل غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، ان الحكومة الامريكية بهجومها المسلح على ليبيا كشفت عن جوهر نهجها نحو المشاكل الدولية الاساسية ، وقال :

"ان ذلك العمل الذي لايمكن تبريره بأي حجة تماق ، هو حلقة في سلسلة من الاعمال القائمة على التحدي والاستفزاز التي تقوم بها الولايات المتحدة ردا على المبادرات السلمية التي يأخذ زمامها الاتحاد السوفياتي ، وهي اعمال تستهدف عرقلة الجهود الرامية الى تحقيق تحسن في العلاقات الدولية وتبديد الامل الايجابية التي انبثقت عن اجتماع جنيف" .

ولا بد للمجتمع الدولي ان يهب للذود عن قضية السلم وتحسين الحالة الدولية ، وان يبذل كل ما في وسعه لاحباط المخططات الاثمة التي يحوكمها مقور واشنطن الذين يظلمون بدور مقرر مصير الشعوب الاخرى . ان الحاجة الى العمل ملحة للغاية ،

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ولاسيما في هذا الوقت الذي نستمع فيه مرة اخرى الى تهديدات جديدة تصدر عن واشنطون بشأن اتخاذ تدابير ضد دولة اخرى ذات سيادة ، الا وهي الجمهورية العربية السورية باستخدام ذريعة ملفقة ، ذريعة مكافحة الارهاب .

ووفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يدين بقوة اعمال العدوان التي تقوم بها الولايات المتحدة ويطلب بعدم تكرارها في المستقبل . وقد قدم وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بالاشتراك مع وفود اخرى ، مشروع القرار A/41/L.35 . ونعتقد اعتقادا راسخا ان مشروع القرار هذا يشكل اساسا معقولا للتسوية العادلة للنزاع والحيلولة دون وقوع هذه المنازعات في المستقبل .

ان مشروع القرار يطلب ، في جملة امور ، الى حكومة الولايات المتحدة ان تمتنع عن استخدام القوة او التهديد بامتعمالها لتسوية المنازعات والخلافات مع الجماهيرية العربية الليبية ، وان تلجأ الى الوسائل السلمية وفقا لميثاق الامم المتحدة . ويطلب ايضا الى الدول الاخرى ان تمتنع عن تقديم اي مساعدات او تسهيلات لارتكاب العدوان ضد ليبيا . ويؤكد حق ليبيا في الحصول على تعويض مناسب عن الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها تلك الدولة ذات السيادة .

ونأمل ان يظهر المجتمع الدولي الارادة السياسية الضرورية بتأييده مشروع القرار هذا بوصفه اساسا لاغنى عنه لتسوية هذه الحالة الخطيرة والحفاظ على السلم على كوكبنا ، وحماية مصالح جميع الدول .

واذا لم تتم ادانة العدوان على بلد ما اليوم ، فسيتحول غدا الى دولة

اخرى .

السيد الاتاي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفدي

اذ يتناول الكلمة بشأن البند المعروف علينا ، لا يستلهم ولا يسترشد الا بالمبادئ الاساسية للميثاق وبالشعور بالمسؤولية المشتركة للمساهمة في خلق عالم يتمتع بقدر اكبر من السلم والعدالة ، كما ينم على ذلك دمتورنا .

ومنذ فترة من الوقت لاحظت اندونيسيا بقلق عميق الترددي المطرد للحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط . وان عوامل ترددي الوضع ، مثل تزايد الوجود العسكري بصورة مطردة ، وحشد القوات العسكرية لدول من خارج المنطقة ، وزيادة حدة المواجهة بين الكتلتين ، وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية وغيرها من اشكال الضغط على بلدان عدم الانحياز في المنطقة ، وتزايد اللجوء الى استعمال القوة والتهديد بها ، كلها قد حولت المنطقة الى بؤرة من بؤر الازمات المشحونة باخطار لايمكن السيطرة عليها وتترتب عليها آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلم والاستقرار في منطقة البحر الابيض المتوسط وفيما وراءها .

ومن التطورات المقلقة جدا في هذا الصدد الهجوم العسكري الجوي والبحري المدير على الجماهيرية العربية الليبية في نيسان/ابريل الماضي والذي أدى الى مصرع واصابة عشرات من المدنيين الابرياء كما أدى الى اضرار مادية جسيمة . وعندما وقع هذا الحدث الذي كان بمثابة صدمة لنا ، قال وزير خارجيتنا في بيانه في اجتماع مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيودلهي ما يلي :

"تشجب اندونيسيا بشدة الهجمات التي شنتها وحدات عسكرية تابعة للولايات المتحدة على اراضي الجماهيرية العربية الليبية التي هي عضو في حركتنا . وهذه الاعمال تتناقض تناقضا كاملا مع اهم المبادئ الاساسية في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . لقد ادانت اندونيسيا دائما كل عمل من اعمال العدوان أو التدخل العسكري ضد سيادة أية دولة ووحدة اراضيها في أي مكان ومهما كانت الذريعة . ونعرب عن أملنا في أن يتخذ مجلس الامن التابع للأمم المتحدة اجراءً عاجلا وفعالا للحيلولة دون تكرار هذه الاعمال . ونعتقد أيضا انه لا بد من تهيئة الظروف في اقرب وقت ممكن لتحقيق التسوية السلمية لهذا الصراع" .

ولهذا كان مبعث أسف عميق لوفدي أن مجلس الامن ، وهو المحفل المختص بالتداول في المسألة والبت فيها ، قد منع فيما بعد من الاضطلاع بمسؤولياته بسبب التصويت بالرفض من جانب بعض الاعضاء الدائمين .

وإن القلق العميق للمجتمع الدولي ازاء هذا الحادث أمر مفهوم تماما بالنظر الى السابقة الخطيرة التي يوضعها وما يترتب عليه من آثار بعيدة المدى بالنسبة للامن والاستقرار على الصعيدين الاقليمي والدولي . وبالنظر الى أن عضوا دائما في مجلس الامن هو الذي ارتكب الهجوم فان هذا يجعله مدانا ادانة مضاعفة بالنظر الى المسؤوليات الخاصة والالتزامات التي يتحملها الاعضاء الدائمون عن صيانة السلم والامن الدوليين وعن توطيد مبادئ الميثاق .

وكان التبرير المزعوم للهجوم انه كان عملا من أعمال الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق ، وذلك ردا على تورط مزعوم للجماهيرية العربية الليبية في الأنشطة الارهابية . بيد أننا نلاحظ ان حكومة الجماهيرية العربية الليبية قد أعلنت صراحة في عدة مناسبات عن استعدادها للجوء الى مجلس الامن أو الى محكمة العدل الدولية للتحقيق في صحة هذه الادعاءات . وعلاوة على ذلك فان فكرة "الدفاع الوقائي عن النفس" ليست موجودة في القانون الدولي وهي غير مقبولة يقينا بموجب الميثاق ، اذ ان المادة ٥١ تنص صراحة على انه يجب أن يكون هناك هجوم مسلح سابق على أي عمل من أعمال الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي .

وعلى أية حال ، فان وفدي مقتنع اقتناعا راسخا بأن اللجوء الى القوة العسكرية في أي نزاع بين الدول لم يحقق ولن يحقق أبدا حلولا دائمة أو منصفة للمشاكل ، بل ومن المحتم انه يجعل حلها أكثر صعوبة . إن ركائز النظام الدولي المستقر والعدل سوف تتعرض لتقويض خطير اذا اتخذت الادعاءات التي ليس لها أساس قانوني أو لا تطابق الواقع أساسا لاستخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد الأخرى . كما لا ينبغي أن نسمح لسلطة الأمم المتحدة ونفوذها ، ولما تمثله من نظام السلم والامن الدوليين ، ان يتعرضا للاضمحلال أو الانتقاص نتيجة لأعمال انفرادية تقوم على القوة بدلا من الحق . ويحتل مبدأ التسوية السلمية للنزاعات مركز الصدارة في سياسة اندونيسيا الخارجية كما هو الحال بالنسبة لفلسفة التعايش السلمي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة ، تلك الفلسفة التي يتقيد بها جميع أعضاء حركة عدم الانحياز . ولهذا تؤكد اندونيسيا من جديد تضامنها مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في حماية استقلالها وسيادتها وملامة أراضيها ، وتؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في أن تحدد نظمها السياسية والاجتماعية الخاصة بها دون أي تدخل خارجي أو قسر أو تخريب .

وقد دأبت اندونيسيا ، بل حركة عدم الانحياز بأسرها على ادانة جميع أعمال الارهاب سواء ارتكبها أفراد أو مجموعات أو دول . لقد بلغت هذه الافة أبعادا مشيرة

للجزع بحيث أنها تتهدد أرواح ورفاه المواطنين في جميع الامم بل وتعرض للخطر أمن الدول وسلامتها الاقليمية . ولهذه الاسباب ، أيد وفدي بلا تردد قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ في السنة الماضية ، وان حكومتي ملتزمة تماما بالتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة هذا الخطر المنتشر عالميا . بيد أنه في نفس الوقت لابد من التأكيد على أن الكفاح المشروع للشعوب التي تترزح تحت الاحتلال الاستعماري والسيطرة العنصرية وجميع أشكال الاحتلال والسيطرة الأجنبية ، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر اربابا . ولاسيما كفاح شعوب فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا ، من أجل تقرير المصير والاستقلال . وتؤمن اندونيسيا بأن العنف الذي ينطلق من الاحباط والشعور بالاعتداء والفضب والسخط ازاء الحرمان المستمر من حقوق الانسان الاساسية للأفراد والامم ، لا يمكن أن يحل إلا بالمعالجة الفعالة لاسبابه الجذرية .

وختاما ، أود أن أقول إن غرضنا الاساسي من المشاركة في هذه المناقشة ليس النظر الى الماضي والاكتفاء بالتحسر أو ادانة ما حدث . دعونا نتطلع ونتحرك الى ما وراء الحاضر ، وأن نضم جهودنا بعزم أكبر بحثا عن سبل جديدة للسلم والعلاقات البنّاءة بين أطراف النزاع وفيما بين جميع أمم البحر الابيض المتوسط . وتحقيقا لهذا الغرض نعمل لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها أن تستبدل الاتهامات المتبادلة والمواجهات الى حوار متعقل ومفاوضات ، مما يفتح الطريق الى تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وأمن وتعاون يعود بالفائدة على الجميع .

السيد عابدون (السودان) : إن الموضوع قيد البحث اليوم ألا وهو

إقدام دولة عظمى - مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، على الاعتداء على دولة صغيرة تبعد عنها آلاف الأميال - كالجماهيرية العربية الليبية ، قد كان وما زال مثيراً للقلق حقاً ، وذلك لما انطوى عليه من تهديد خطير للأمن والسلام الإقليمي والدولي ، الأمر الذي دعا مجلس الأمن لأن ينظر في شأن ذلك العدوان فور وقوعه في منتصف نيسان/أبريل الماضي .

ولقد ازداد القلق نتيجة لعدم تمكن مجلس الأمن من ممارسة مسؤولياته ، إزاء المسائل التي تهدد السلام الدولي ، وذلك بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض . كما اتسع مدى القلق ليعم مناطق واسعة ، خاصة في العالم الثالث وعبرت عنه منابر عديدة : في أفريقيا ، حيث انعقدت القمة الثانية والعشرون خلال تموز/يوليه الماضي ، وفي هراري - زمبابوي ، حيث انعقدت قمة دول عدم الانحياز خلال أيلول/سبتمبر الماضي ، وفي جامعة الدول العربية بتونس ، حيث التقى مجلسها على مستوى وزراء الخارجية ، وفي المؤتمر الإسلامي بفاس . وهنا في نيويورك انعقد مجلس الأمن لبحث الموضوع الذي نتداول فيه حالياً في هذه الجمعية الموقرة .

لقد صدرت قرارات الادانة هنا وهناك ، خاصة في المنابر التي أشرت إليها أعلاه ، ولم يتبق لنا جديد نقوله أو نضيفه لما سبق أن أكدنا عليه أمام مجلس الأمن في حينه ، وذلك استناداً إلى ما رددته الميثاق ، في ديباجته ، عن عزم شعوب الأمم المتحدة على عدم استعمال القوة في العلاقة بين الشعوب ، وما أكدته في الفقرة ٤ من المادة الثانية منه ، وذلك بالنص صراحة وكقاعدة أساسية على أن تمتنع الدول الأعضاء عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية .

ومن ذلك المنطلق فقد أدان السودان في بيان صادر عن حكومته ، ذلك العدوان ، فور وقوعه ، كما خرجت جماهير الشعب السوداني إلى الشارع رافضة له ، وعلى النحو الذي عسكته وسائل الإعلام المحلية والعالمية .

ذلك ما كان من الأمر في الماضي - ولسنا هنا بصدد الاجترار أو حبا في

التكرار .

إننا نود فقط أن نلفت الأنظار الى خطورة هذا الحادث ، وانعكاساته على السلام والامن في المنطقة وفي العالم بأسره ، ثم استمقاء العبر والدروس مما حدث ، وذلك حتى لا يتكرر وقوعه ثانية .

لقد دلت التجربة والواقع العملي لهذه المنظمة على أن حق النقض الذي نعرض عليه ، يجعل منظمنا عاجزة عن القيام بأي دور إيجابي في كثير من الحالات العاجلة . كذلك دلت التجربة على أن الاعتداء المسلح عاجز عن قمع الرأي ، وأن الدول الصغيرة ، التي اصبت كبيرة بعضويتها في المجتمع الدولي ، لم تعد ترضخ تماما للعدوان والتهديد .

لهذا كان رأينا وما زال هو الإقناع وحل الخلافات بين الدول الاعضاء ، مهما كبرت ، بالتفاهم والوسائل السلمية ، ووفقا لنصوص الميثاق وروحه .
إننا نأمل ونسمى لأن يسود ذلك الفهم في هذه الحالة وفي الحالات المماثلة الأخرى . ولعل كثيرا من الدول الاعضاء هنا وفي منطقتنا يشاركوننا هذا الاتجاه البناء .

من المفاهيم التي سادت عند قيام المنظمة الدولية كان مفهوم الامن والسلام الدولي ، وحل المنازعات بالطرق السلمية . وقد دلت الاحداث المعاصرة على أن تلك المفاهيم تتعرض للتقويض بسبب تصرفات فردية لبعض الدول الاعضاء ، لهذا فإننا نرى أنه ينبغي للدول الكبرى أن تكون قدوة للدول الصغرى والمستضعفة . ولهذا أيضا وجب على الدول الكبرى أن تكون أكثر حرما من غيرها على صيانة وتعميق مفاهيم الامم المتحدة وذلك حتى تنال تلك الدول الاحترام والتقدير .

إننا نرغب الحملة التي تتعرض لها ليبيا الآن . ولقد كشفت الاحداث أن الحملة الإعلامية المضادة التي تعرضت لها إبان وقبل وقوع العدوان عليها ، لم يكن الفرض منها إلا التخويف والإرهاب . غير أن طبيعة المجتمع الأمريكي الحر والديمقراطية المتفلغلة فيه أدت الى بوار سياسة تشويه الحقائق عن ليبيا وغيرها .

أما بشأن ما يسمى بمسألة "الارهاب" في منطقة الشرق الاوسط ، التي اتخذت مبررا للعدوان على ليبيا ، فإنه لا بد من التوصل الى أسلوب جديد في معالجتها ،

أملوب يراعي علاج الأسباب وليس الظواهر الخارجية ، ويعتمد على الحقائق المؤكدة وليس الشبهات ومجرد الإتهامات .

إن النضال الذي تمارسه حركات التحرير للانعتاق من قبضة الاستعمار وسياسات القهر والتسلط والقمع لا يمكن وصفه بالإرهاب بأي حال من الأحوال ، بل هو نضال مشروع تؤيده الدول الراغبة في تحقيق العدالة بين الشعوب .

إن أحسن الوسائل لعلاج هذه الظواهر خاصة في الشرق الأوسط هو إيجاد حل عادل وشامل ودائم للمشكلة ، حل يضمن الحقوق الأساسية للشعب العربي الفلسطيني تحت قيادة ممثله الشرعي والوحيد ، وبذلك يمكن تأمين الأرواح والممتلكات الأمريكية وغيرها .

إن الولايات المتحدة قادرة على التأثير الإيجابي والفعال نحو حل قضية الشرق الأوسط ، إذا ما التزمت جانب الحياد التام ، وتخلت عن الانحياز إلى أحد أطراف النزاع دون الطرف الآخر . إنها أكثر قدرة على ذلك من قدرتها على ردود الفعل العنيفة وأخذ القانون بيدها ، بدلا من التروي والتعمق في جوهر المشاكل .

لقد أكدت تجارب الإنسان المعاصر في العالم الحر أن القمع العسكري ليس هو السلاح الفعال لقهر الرأي ولا العقيدة ، وأن القوة العسكرية قد تخمد ظواهر معينة ، ولكنها لا تعالج الأسباب العميقة والكامنة وراء تلك الظواهر .

وختاما ، لابد لنا أن نؤكد أن ما قامت به القوات الجوية والبحرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية من هجوم على مدينتي طرابلس وبنغازي الليبيتين في منتصف نيسان/ابريل الماضي ، قد كان بالفعل عدوانا بيّنا على بلد صغير ونام . وإنه لابد للجماهيرية العربية الليبية من تعويض يتناسب وكافة خسائرها البشرية والمادية . كما أنه لابد للتهديدات بتكرار مثل ذلك العدوان أن تتوقف .

السيد أغويوس (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد مالطة

أن يطرح آراءه بشأن البند التي تعكف الجمعية العامة حاليا على دراسته .
إننا نؤمن إيمانا قويا بأننا بقدر ما نتوقع ضبط النفس في المواجهة العسكرية ، ينبغي أيضا أن نتوقع ضبط النفس في تراشق الكلمات القاسية ، وذلك إذا ما أردنا سكب الزيت على المياه المضطربة .

ونود بادئ ذي بدء أن نعلن أن مالطة تؤمن إيمانا عميقا بأنه لا بد من التشديد بدرجة أكبر على الدبلوماسية الوقائية ، وبخاصة في العصر الحالي الذي تلعب فيه وسائط الإعلام دورا هاما في حياتنا اليومية ، وتولي الاعمال العسكرية التي تهدد السلم والامن اهتماما أكبر كثيرا مما تولى الجهود الرامية الى منع تلك الاعمال ، وهي ما تعرف بشكل عام في اوساط الأمم المتحدة بالدبلوماسية الوقائية .

وفي هذا الصدد فإن سجلنا في الجمعية العامة وفي مجلس الامن على حد سواء يشهد بتمسكنا بهذا المبدأ . وكانت مواقفنا في مجلس الامن عندما دخلناه لأول مرة كعضو غير دائم في فترة السنتين ١٩٨٣ - ١٩٨٤ لا تدع مجالا للشك بشأن سياستنا .

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، أصدر رئيس مجلس الأمن مذكرة ، جاء فيها ، في جملة أمور :

"أعاد الاعضاء تأكيد الحاجة الى تعزيز فعالية مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، بما في ذلك اتخاذ اجراءات لتعزيز الاستفادة من المجلس بصورة أكثر انتظاماً" (S/15971 ، الفقرة ٧)

"كما أكد أعضاء المجلس أهمية اتخاذ المجلس اجراءات مناسبة في الوقت الملائم ، وأعربوا عن ادراكهم لوجود احتمالات ايجابية في المستقبل لاتخاذ مثل هذه الاجراءات ، وذلك للحيلولة ، بموجب أحكام الميثاق ذات الصلة ، دون تفاقم حالات أو نزاعات معينة" . (الفقرة ١١)

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، ووفقا للمقرر المتخذ في المشاورات المعقودة في ذلك التاريخ ، أصدر رئيس مجلس الأمن مذكرة أخرى ، جاء فيها ، في جملة أمور :

"كان أحد الموضوعات الثابتة في البيانات المقدمة أهمية أن تجدد الدول الاعضاء اخلصها في التقيد بكل دقة باغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبالميثاق نفسه ، الذي تأكدت من جديد حيويته وصحته ، فضلا عن التزام جميع الاعضاء فيما بعد بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

"وأكد التأكيد الواجب على المسؤولية الخاصة للمجلس ، نيابة عن المجتمع الدولي ، في الحفاظ الجماعي على السلم والأمن . وفي هذا الصدد ، أكد الاعضاء مرة أخرى على ضرورة توفير المعلومات الفورية ذات الصلة والجارية عن المسائل المعروضة على المجلس .

"كما أكد على المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين ومسؤوليته في منع المنازعات الدولية وعلى السلطات والمهام المقابلة للمجلس بموجب الميثاق" (S/16760 ، الفقرات ٦ - ٨)

وكانت مالطة طرفا نشيطا للغاية في وضع هذين النصين التوافقين خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ لاننا نؤمن بهما تماما وروحا . ومع اننا لم نعد من بين اعضاء المجلس ،

لانزال ننتقيد بأهدافهما روحا وممارسة ونعلي شأنهما . وتعد الجهود التي بذلناها في المحافل الدولية ، ولاسيما في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، وحركة عدم الانحياز ، والكمونولث ، هي مساهمة مالطة الاصيلة في السلم والامن العالميين . وقد تعرضت هذه المساهمة الملمومة في اقرار السلم والامن العالميين للاختبار في نيسان/ابريل من هذا العام عندما نشأ التوتر في البحر الابيض المتوسط وتواعد الى حد انه لم يعد يشغل الدول المشاطئة للبحر الابيض المتوسط فحسب بل أشار ايضا القلق العميق لدى المجتمع الدولي بأسره . وقد أدت سلسلة الاحداث التي بلغت ذروتها بالحادثة موضع البحث الى حالة متفجرة لم تهدد أمن منطقة البحر الابيض المتوسط فحسب بل هددت ايضا أمن اوروبا كلها وما وراءها . وان مساعي مالطة لاتقاء وقوع صراع مسلح في منطقة البحر الابيض المتوسط واردة في السجلات .

فمنذ اوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ شرعت مالطة في مسعى مكثف يهدف بصورة رئيسية الى الحد من تصاعد التوتر في المنطقة واعادة الحالة الى وضع يتيح لجميع الدول ان تجدد جهودها للنهوض بالسلم والامن الدائمين في المنطقة . وفي هذا الصدد ، اجرت حكومة مالطة مشاورات مع حكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وليبيا وايطاليا ، وغيرها ، بشأن التوتر المتزايد بين الولايات المتحدة وليبيا . وفي الوقت ذاته ، دعا وزير خارجية مالطة وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز بالمنطقة الى عقد اجتماع لاستعراض الوضع وللتاكيد من جديد على التعهد بعدم الاعتداء . وللأسف لم تحظ هذه الدعوة بالاستجابة التي تستحقها .

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، دعا رئيس وزراء مالطة رؤساء وزراء ايطاليا وتونس والجزائر وفرنسا وليبيا ومصر ويوغوسلافيا واليونان الى عقد اجتماع لمناقشة التمهيدات التي يجب تقديمها بعدم استخدام القوة وعدم استخدام القواعد والامتناع عن تقديم اية معونة للانشطة الارهابية . ولم تقبل سوى حكومة واحدة ، هي حكومة ليبيا ، الاقتراح بعقد الاجتماع . وللأسف لم يكن رد البلدان المدعوة الاخرى

مشجعا ، مما ترتب عليه عدم عقد الاجتماع . وقد استرعى وزير خارجية مالطة الانتباه ايضا الى مبادرات مالطة في مؤتمر تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا ، في استكهولم ، في نهاية كانون الثاني/يناير من هذا العام .

وبمجرد بدء المجابهة بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا في خليج مدرة في نهاية آذار/مارس ، دعت مالطة الى عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، لمناقشة الحالة الخطيرة التي نشأت في وسط البحر الابيض المتوسط وللنظر في اتخاذ اجراء مناسب للتخفيف من حدة التوتر واعادة السلم والاستقرار الى نصابه في المنطقة .

وحاولت مالطة ، من خلال المشاورات غير الرسمية ، الحصول على تأييد لمشروع قرار يؤكد فيه المجلس من جديد التزام جميع الدول الاعضاء بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها ، وذلك وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ويدعو الولايات المتحدة الى الكف عن اجراء المزيد من المناورات العسكرية في المياه المتنازع عليها على مقربة من اقليم ليبيا القاري والامتناع عن شن أي هجوم على السفن والاراضي الليبية .

ولم يكن ما سعت اليه مالطة هو توجيه الادانة وانما تلافي تردي الحالة ووقف الاعمال التي أدت الى نشوء التوتر . ولسوء الحظ ، لم تتكلم مرة اخرى جهود مالطة من اجل التوصل الى اتفاق بالنجاح . ولم يقدم مشروع القرار رسميا نظرا لعدم التوصل الى الاغلبية الضرورية لتحقيق توافق الآراء في المجلس ، وبالتالي لم تحقق اية نتائج ايجابية .

وبتاريخ ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ - أي قبل ثلاثة أيام من الهجوم الفعلي - طلبت مالطة عقد جلسة فورية لمجلس الامن لبحث مرة اخرى ويتخذ اجراء فوريا مناسبا لوقف تكرار التهديد باستخدام القوة ، ولوقف اللجوء الوشيك الى الهجوم المسلح في وسط البحر الابيض المتوسط . وفي هذه المرة قدمت مالطة رسميا مشروع قرار . وفي هذا المشروع طلبت مالطة من مجلس الامن ان يعرب عن بالغ قلقه ازاء التعمية الضخمة

للقوات البحرية في وسط البحر الأبيض المتوسط إعدادا لهجوم عسكري على ليبيا . ودعت مجلس الأمن الى ان يؤكد من جديد التزام جميع الدول الاعضاء - واکرر جميع الدول الاعضاء - في الامم المتحدة بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها في تسوية المنازعات ، وفقا لميثاق الامم المتحدة . ودعت ايضا جميع الاطراف المعنية الى الامتناع عن القيام بأي عمل آخر قد يؤدي الى استخدام القوة المسلحة في وسط البحر الابيض المتوسط ، وعهدت الى الامين العام باتخاذ اجراء فوري مناسب مع الاطراف المعنية ليكفل الا تستخدم ، في تسوية أي خلافات بينها ، سوى الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .؛

وفي الوقت ذاته ، أرسل رئيس وزراء مالطة دعوة الى رؤساء وزراء بلدان البحر المتوسط يحثهم فيها على عقد اجتماع مبكر لاستعراض الحالة واتخاذ الإجراءات الضرورية لتلافي تردي الحالة . ولسوء الحظ ذهبت جميع جهودنا ادراج الرياح ، وفي ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦ هوجمت ليبيا .

وفي ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، مثلت مالطة مرة أخرى أمام المجلس لاستعراض انتباهه الى المبادرات التي اتخذتها مالطة أثناء العام في جهودها المضنية بغية تلافي نشوء الازمة الراهنة في منطقة البحر المتوسط . ولم تعتمد مالطة الى إدانة أي بلد من البلدان . بل على النقيض من ذلك ناشدت مجلس الأمن من جديد أن يبحث الاطراف المعنية في أزمة منطقة البحر المتوسط على الكف عن استعمال القوة وعلى اللجوء الى الوسائل السلمية وحدها لحسم خلافاتها .

وبالرغم من هذه النكسة ، واصلت حكومة مالطة مساعيها ولم تترك بابا إلا وطرقته لاحتواء الحالة الخطيرة التي أخذت في الظهور في البحر الابيض المتوسط وللعمل على استتباب السلم في المنطقة .

في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، أعرب مجددا وزير خارجية مالطة الذي كان يحضر اجتماعا لوزراء خارجية مجلس أوروبا ، عن موقف مالطة ومؤداه أن مشاكل المنطقة ، بما فيها مشكلة الإرهاب الدولي ، لا يمكن حسمها إلا عن طريق عقد الحوار السلمي بين الدول الأوروبية والدول العربية . واقترح إنشاء فريق اتصال على المستوى الوزاري يتألف من أربعة من الدول الاعضاء في مجلس أوروبا وأربعة بلدان عربية لبحث جميع المسائل المتعلقة بمسألة الإرهاب . وكان هناك اتفاق فيما بين الوزراء على المبدأ الذي ينادي بوجوب الشروع في حوار بين البلدان الأوروبية والعربية . وقد بحث اقتراح وزير خارجية مالطة ، وتقرر أن الضرورة تقتضي عقد مزيد من المناقشات بشأن الموضوع .

ان السعي بلا هوادة من أجل السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط يتجلى بصورة قاطعة في البيان الذي أدلى به رئيس وزراء مالطة أمام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في مقره "شارلماني" في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٦ . وقال رئيس الوزراء ، في جملة أمور ، ما يلي :

"تعتبر مالطة أن السياسة التي تقوم على السلم والتعاون الإقليميين جزء لا يتجزأ من السياسات التي تنتهجها من أجل تنميتها الوطنية . ووضعتنا المحايد غير المنحاز ، إذ يساهم مباشرة في تخفيف حدة التوتر حولنا ، يساعد على توطيد عملية تنميتنا الوطنية . وعملية التنمية الوطنية السليمة تهـيء بدورها أوضاعا دائمة تضمن صيانة وضعنا المحايد .

"وعلى نطاق أوسع نجد أن وضعنا المحايد غير المنحاز يتيح لنا أن نقوم بمبادرات هامة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لصالح السلم والتعاون الإقليميين .

"واستراتيجيتنا من أجل السلم في منطقتنا لها بعدان : فمن ناحية نسمي إلى أن نشجع النهوض مع آخرين بمشاريع من أجل التعاون التنفيذي كأساس يمكن أن تنطلق منه في نهاية المطاف عملية التعاون السياسي . والطريقة الأخرى تتمثل في التمضي المباشر للمراحل التي تسبب في حد ذاتها التوتر والمواجهة في منطقتنا" .

وعلينا أن نعترف الآن بأن هذا ليس أوان القول بأن مالطة كانت محقة وانها قرأت أفكار الدول الاعضاء ، بل هو أوان التأمل والرزانة والحكم المنصف السليم ، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتخفيف حدة التوتر وقبل كل شيء التفاوض والتفاهم والحوار فيما بين جميع الأطراف المعنية .

وعندما قدم وفد مالطة مشروع القرار الوارد في وثيقة مجلس الأمن S/17984 ، كان يعتقد انه نم متوازن إلى حد كبير ، يدعو إلى ممارسة "الدبلوماسية الوقائية" . وكانت "الدعوة" موجهة في الفقرة الأولى من منطوق القرار إلى "جميع الأطراف المعنية" دون تمييز ، "إلى الامتناع عن القيام بأي عمل آخر قد يؤدي إلى استخدام القوة المسلحة في وسط البحر الأبيض المتوسط" . واليوم أكثر من أي وقت مضى نعتبر أن نص مشروع قرارنا كان مناسباً وله ما يبرره . وللأسف فقد تجاوزت الأحداث محتوياته ، ونجد أنفسنا في حالة كان بالإمكان تلافيها لو اتخذ المجلس بحكمته إجراء فورياً . وفيما يتصل بهذه المسألة ، لا بد أن نذكر أن أكثرية الدول الاعضاء في مجلس

الامن رحبت ترحيبا غير رسمي بمشروع قرارنا ، وكنا مع بعض الوفود الاخرى نبحث فسي إدخال تعديلات ملائمة على النص .

وبالرغم من عجز مجلس الامن عن البت في مشروعنا ، ما زالت لدينا ثقة كاملة بالمجلس . ونعتقد أن مجلس الامن يستطيع ، بمساعدة الامين العام ، أن يهيء مناخا افضل لجميع الاطراف المعنية لتجلس سويا وتحقق عن طريق الحوار والتفاوض تسوية لهذا النزاع الذي ما زالت تحدد به الاخطار لا على منطقة البحر الابيض المتوسط فحسب بلل وخارجها أيضا .

السيد باغبيني أديتو نزينفيا (زاشير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

يود وفد بلادي ، في كلمته بشأن البند ١٤٢ من جدول الاعمال ، أن يشير أولا وقبل كل شيء الى قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي يدين إدانة قاطعة جميع أعمال واساليب وممارسات الإرهاب ، بوصفها أعمالا إجرامية ، أينما وجدت وأيّا كان مرتكبها ، بما في ذلك تلك التي تهدد العلاقات الودية بين الدول وتهدد أمنها . ولقد هجبت مرارا وتكرارا الاعمال الإرهابية التي تؤدي بأرواح الابرياء .

والفقرة الخامسة من منطوق القرار الذي أشرت إليه لتوي ، تدعو جميع الدول الى اتخاذ كافة التدابير المناسبة على الصعيد الوطني من أجل القضاء السريع والنهائي على مشكلة الإرهاب الدولي ، ومن ذلك أن تجعل تشريعاتها الداخلية منسجمة مع الاتفاقات الدولية القائمة ، وتفي بالتزاماتها الدولية ، وتمنع إعداد وتنظيم أعمال في أراضيها موجهة ضد دول أخرى .

وكان من بين أهداف هذا القرار الهام الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاربعين - وهي الدورة التي احتفلت بالذكرى السنوية الاربعين لتاسيس الامم المتحدة - دعوة جميع الدول الاعضاء أن تفي بالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي بالامتناع عن تنظيم الاعمال الإرهابية في دول أخرى ، أو التحريض عليها ، أو المساعدة على ارتكابها ، أو المشاركة فيها ، أو التفاوض عن أنشطة تنظم داخل أراضيها بفرض ارتكاب مثل هذه الاعمال .

ومن ثمّ فإن جميع الدول الاعضاء مطالبة بتوثيق التعاون فيما بينها ، خاصة عن طريق تبادل المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بمنع الإرهاب ومكافحة ، واعتقال ومحاكمة أو تسليم مرتكبي هذه الاعمال ، وإبرام معاهدات خاصة أو تضمين المعاهدات الثنائية المناسبة أحكاما خاصة ، لا سيما فيما يتعلق بتسليم الإرهابيين أو محاكمتهم .

في السنوات القليلة الماضية شهد المجتمع الدولي أعمال العنف والمذابح ترتكب ضد أشخاص أبرياء وضعهم حظهم العاثر في أماكن عامة ، مثل المطارات والغنادق والسفن والطائرات المدنية ، وقعت فيها الاعتداءات المسلحة فسقطوا ضحية لتلك الاعتداءات .

هذا هو السياق الذي يطلب فيه من الجمعية العامة أن تبت في الهجوم الذي وقع على ليبيا في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ عندما كان الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز منعقدا في نيودلهي . وفي افتتاح ذلك الاجتماع الوزاري وجّه السيد رجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ورئيس حركة عدم الانحياز آنئذ ، نداء ناشد فيه وقف الارهاب الدولي على الفور . وقد اعتمد البيان كوشيقة رسمية من وثائق المؤتمر لأهميته وعمق مغزاه الأدبي والروحي .

وعندما أوفك الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز على اختتام أعماله ، استرعى الانتباه الى تصاعد الارهاب وبين أن تصفيته لن تتحقق دون مساعدة جميع الدول الاعضاء فطلب منها اتخاذ التدابير الضرورية لخنق الارهاب على الصعيدين الوطني والدولي وللسمي الى التصفية التدريجية للأسباب الجذرية للارهاب الذي ينبغي عدم الخلط بينه وبين النضال الذي تخوضه حركات التحرير .

وأثناء القمة الاخيرة لبلدان عدم الانحياز المعقودة في هراري لاحظ رؤساء دول بلدان عدم الانحياز بعميق القلق ان استخدام القوة وأعمال العدوان قد كثرت في السنوات الاخيرة ، وأن العديد منها قد أدى الى خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات لحقت بالبلدان المعنية وعرض السلم والامن الدوليين للخطر .

وقد أعلن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، في مؤتمرهم الثامن ، أنهم منزعون جدا لتساعد أعمال الارهاب بجميع أشكاله ، بما في ذلك ارهاب الدولة ، على النطاق العالمي مما يهدد حياة الابرياء أو يؤدي بها ويعرض الحريات الاساسية للخطر ويلحق ضررا متزايدا بالعلاقات الدولية وقد يمس السلامة الاقليمية للدول وأمنها . وأدانوا جميع الأنشطة الارهابية سواء كان مرتكبوها أفرادا أو جماعات أو دولا ، وعقدوا العزم على التصدي لها بكل وسيلة قانونية متوافرة .

اننا نسمى الى مكافحة الارهاب . فهل يجدر بنا أن ننتحل لنفسنا حق إنفاذ القانون ونستخدم العنف وننحدر الى نفس المستوى النفسي الواطئ مع الارهابيين ؟ في هذا الوقت الذي يستمر التوتر في التصاعد بين الدول يرى وفدي أن كل المحاولات المبذولة حتى الآن لتسوية النزاعات بين الامم بالعنف ، وبصفة خاصة بالارهاب ، يجب أن ترفض وأن تُلتَمَسَ بدلها التدابير الايجابية القائمة على التسوية السلمية لكل النزاعات بين الدول الاعضاء .

يود وفدي أن يشدد على أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات يجب ان تحترمه كل الدول الاعضاء بلا استثناء ، سواء كان الامر متعلقا بهجوم نيسان/ابريل ١٩٨٦ العسكري الجوي والبحري الذي شنته حكومة الولايات المتحدة الحالية على ليبيا أو بالهجمات التي تشنها القوات المسلحة الليبية على جمهورية تشاد واحتلال نصف اراضيها .

لذلك يأسف وفدي لعمل العدوان الامريكي على ليبيا لانه يعتبره عملا من نفس اعمال الارهاب التي يكافحها المجتمع الدولي بأسره ، ويعارض أيضا كل الانشطة التخريبية الرامية الى تشجيع الارهاب في أجزاء كثيرة من العالم ، وهو أمر يبدو أن ليبيا تقوم به . واحتلال ليبيا للاشرفي لجزء من تشاد مثال بليغ على ذلك . ويجب على الجمعية العامة أن تعمل من أجل اقناع الطرفين ببذل جهد لتسوية خلافهما سلميا ، مثلما يجب عليها أن تقنع تشاد وليبيا بالسعي الى الحل السلمي لخزاعهما .

وكل الدول الاعضاء التي تعطي أي نوع من المساعدة للارهابيين أو تدعم الانشطة الارهابية ضد المدنيين أو الاهداف المدنية يجب أن تكف عن ذلك . فبدون خلق الظروف المحيطة لإحلال جو الثقة بين جميع الدول لن يتمكن أعضاء منظماتنا من العمل سويا لوضع حد للارهاب الدولي ، لاننا اذا لم ننجح في تصفية الارهاب فان مستقبل المجتمع الدولي بأسره سيتعرض للخطر ويواجه العنف المتزايد .

وإذا كانت الولايات المتحدة قد وجدت نفسها مضطرة الى اللجوء الى الاجراء العسكري ردا على الاعمال الارهابية ، فمن المحتمل جدا أن تصدر تهديدات أخرى باللجوء

الى العنف من دواثر شتى . ان اللجوء الى استخدام الاسلحة في الوقت الذي يتوجب فيه اللجوء الى الوساطة والتفاوض والمصالحة يخلق حلقة من العنف متؤدي على الاغلب الى تصاعده .

إن على الجمعية العامة ان تتصرف لانهاء حلقة العنف هذه وتسمى الى تقلييل التوتر بين الدول . وهذه هي الطريقة التي ينظر بها وفدي الى المسألة قيد المناقشة الان .

السيد اويدراوغو (بوركينافاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ان

موقف بلادي تجاه هذا البند من جدول الاعمال حددناه بوضوح في مجلس الامن اثناء نظره في مسألة الهجوم الجوي والبحري الذي ارتكبته الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ .

وفي هذا الصدد يجب ان يلاحظ ان بوركينافاسو كانت من اوائل الدول الاعضاء في منظمتنا التي طلبت ، في ضوء تلك الظروف المشيرة للاستياء ، انعقاد مجلس الامن على الفور للنظر في المسألة . ودفعنا الى اتخاذ موقفنا هذا ايماننا بالمبادئ الاساسية التي تحكم العلاقات بين الدول والتزامنا بترسيخ تلك المبادئ والدفاع عنها .

ان المسألة قيد النظر ذات أهمية كبيرة لبوركينا فاسو والمجتمع الدولي لان ما نواجهه هو حالة تنطوي على تهديد للسلام والامن الدوليين .

ان الشاغل الاول للامم المتحدة هو صون السلم والامن الدوليين . وليس من دواعي الاستياء فحسب بل ومن الجدير بالادانة ان تلجأ دولة لها مكانة هامة وهي عضو مؤسس في الامم المتحدة وعضو دائم في مجلس الامن ، الى استخدام التهديدات والقوة ضد سيادة دولة اخرى ولامتها الاقليمية انتهاكا لميثاق الامم المتحدة .

ومنذ الهجوم ، وحتى قبل ذلك ، مافتتت الولايات المتحدة تتبع سياسة زادت من التوتر وادت الى تفاقم الصراع في المنطقة باستخدام حملات التظليل والتلفيق ضد ليبيا ورئيسها العقيد القذافي .

وان إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الثاني والعشرين الذي عقد في اديس ابابا ، وإدراج هذا البند على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بناء على طلب رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز في مؤتمر القمة الثامن ، يشهدان بالتأكيد على قلق كل هؤلاء الرؤساء إزاء الاحداث الاخيرة التي وقعت في البحر الابيض المتوسط .

لقد دحضت البيانات التي أدلى بها المتكلمون الذين سبقوني اليوم وفسي الماضي ، المحاولات لتبرير هذه الهجمة على أساس أنها عمل انتقامي مشروع للدفاع عن النفس ضد أعمال إرهابية ادّعى أن ليبيا قد ارتكبتها أو كانت تعتزم ارتكابها . وانني أستخدم التعبير "ادّعى" لأنه لم يقدم حتى الآن أي إثبات لهذه المزاعم . بل على العكس من ذلك ، فننت ليبيا تلك المزاعم لأنها أعلنت دائما معارضتها للإرهاب وكل الاعمال الإرهابية . ومنذ ذلك الحين ، علمنا من وسائل الإعلام أن الاعمال التي اتهمت السلطات الامريكية ليبيا بالقيام بها باتت نفس السلطات الامريكية تنسبها الى دولة اخرى في المنطقة ، مما يشبت أن هذه الادعاءات ما هي إلا ذريعة .

إن اجراءات الضغط السياسي والاقتصادي - كالحظر التجاري وتجميد الودائع - بالاضافة الى الاعمال العسكرية التي تقوم بتنفيذها الولايات المتحدة ضد ليبيا ، لا يمكن النظر إليها الا باعتبارها جزءا من هدف أوسع يتمثل في زعزعة نظام الجماهيرية العربية الليبية . ولا بد من دفع التعويضات عن هذه الاعمال .

وينبغي لكل الدول أن تلجأ الى السبل السلمية في حل مشاكلها . هذه هي قناعتنا ، وهي تتماشى مع ميثاق الامم المتحدة .

وفي الختام ، أود أن أشير الى مبدأ آخر من مبادئ الميثاق يتم بنفس القدر من الأهمية ألا وهو حق الشعوب في أن تختار ، دون تدخل أجنبي ، نهجها ونظامها الاجتماعي والسياسيين اللذين يضمنان رخاءها وممارستها الكاملة لسيادتها .

وبالتالي ، لاتزال بوركينافاسو على اقتناع بأنه ، رغم التجربة القاسية التي عاشتها ليبيا اثناء عدوان نيسان/ابريل من هذا العام ، فستضي على الطريق الذي اختاره شعبها العظيم - الا وهو طريق الثورة الليبية - لكي يتسنى للشعب الليبي أن يعيش ويزدهر في جماهيرية حرة .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الإرهاب من ألد أعداء الإنسانية . وتدين حكومتني وشعبها وتمقت الإرهاب بكل أشكاله . والإرهاب ، سواء كانت ترعاه الدول أو الجماعات ، أمر لا يمكن التغاضي عنه أو التسامح بشأنه . ومن يساعدون ويشجعون الإرهاب يجب أن يدركوا أن الإرهاب لا يبصر وأنه يتفدى بدماء الأبرياء . وكل واحد منا معرض لأن يقع ضحية لأعمال الإرهاب المقيتة . وبالتالي ، ينبغي لنا أن نعلن الحرب على الإرهاب .

وبما اننا متفقون جميعا على أن الإرهاب عدو البشرية ، فينبغي أن تكون هناك استجابة جماعية من المجتمع الدولي لذلك . ولا يسع وفد بلادي أن يفض النظر عن تذرع أية دولة كانت بمحاربة الإرهاب لشن هجوم عسكري ضد دولة أخرى وقتل الأبرياء وتدمير الممتلكات .

إن قيام دولة عظمى بشن الهجمات الجوية والبحرية ضد أراضي الجماهيرية العربية الليبية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ أمر لا يمكن قبوله وبالتالي ينبغي إدانته . ونحن لسنا في موقف يتيح لنا قبول الأسباب التي سبقت لتبرير الهجوم بوصفها أسبابا وجيهة .

فقد أنشأ الهجوم على الجماهيرية العربية الليبية سابقة خطيرة للغاية وانتهك مبادئ الميثاق الذي يقتضي أن تعمل الدول على تسوية خلافاتها بالسبل السلمية . وللمجتمع الدولي كل الحق في أن يضمن عدم تكرار هذا السلوك ويجب على الدول الأخرى ألا تعتبره سابقة يحتذى بها .

ونحن نعتقد أن طلب شعب ليبيا الحصول على تعويض مناسب عن الخسائر التي لحقت به طلب سليم .

السيد بيتاركا (البنانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن موضوع

العدوان العسكري للولايات المتحدة على ليبيا ، الذي يناقش تحت البند ١٤٢ من جدول الاعمال ، موضوع يعرفه الرأي العام العالمي حق المعرفة . وقد نظر فيه مجلس الامن وغيره من الهيئات الدولية والاقليمية . ومن ثم فقد اشارت هذه الاعمال انتباه الرأي العام العالمي فادانها ، لانها اتسمت بطبيعة عدوانية ونفذت ضد دولة مستقلة ذات سيادة تعرضت لمناطقها السكنية ومستشفياتها وابنياتها المدنية وغيرها من المباني للقصف العشوائي في هجوم مفاجئ قتل فيه عشرات الناس ، منهم اطفال وشيوخ ، وهم في غفلة نومهم .

وما فتئت البنانيا ، حكومة وهعبا ، تدين باستنكار عميق تلك الاعمال العدوانية الامريكية ضد حرية الشعب الليبي واستقلاله وسيادته . ان التدخل العسكري في ليبيا ، بالاضافة الى عدد كبير من اعمال العدوان المماثلة التي تقدم عليها الامبريالية الامريكية ضد الدول والشعوب الاخرى ، دليل جديد على صفة ما اوضحته مرارا حكومتي وبلدي من ان الامبريالية الامريكية ، مثلها مثل الامبريالية الاشتراكية السوفياتية ، تمثل اليوم اكثر القوى عدوانية في عصرنا هذا ، وهي اشرس عدو لحرية الشعوب واستقلالها . وتمثل الانتهاكات المارخة لحق الشعوب في السيادة ، والاعتداءات والاعمال الوحشية المسعورة ، وتجاهل قواعد ومبادئ القانون الدولي وتجاهل الرأي العام العالمي ، السمات الاساسية لسياسات وانشطة امبريالية الولايات المتحدة ، وهذه السمات كانت دائما جلية ولم تظهر فقط في حالة الاعتداء على ليبيا .

ان روح المغامرة لدى الولايات المتحدة لا تعرف الحدود . فبإمكاننا ان نقتفي اشارها في كل جزء من أجزاء العالم - في الشرق الاوسط وامريكا الوسطى وغير ذلك . وباطلاق واھنطن العنان لهجمتها ضد ليبيا ، اوضحت من جديد للعالم ان لا شيء يثنيتها عن تنفيذ ذلك مهما بدا قاسيا ومشينا وبغيضا في نظر الشعوب والبلدان المحبة للسلم والرأي العام العالمي بمفحة عامة .

ومثلما يحدث في حالات أخرى ، يحاول ساسة الولايات المتحدة بأقصى ما في وسعهم مداراة أعمالهم العدوانية ضد ليبيا وجموحهم في ممارسة ارهاب الدولة والتستر بوجه عام على السياسة المعادية التي ينتهجونها ضد ذلك البلد بزعم محاربة الارهاب . وموقف جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية من الارهاب واضح ومعروف للجميع ، بيد أنه يجب التأكيد على أنه من دواعي السخرية أن تتحدث دولة عدوانية كبرى كالولايات المتحدة عن شن حرب على الارهاب . وبطبيعة الحال تلجأ الولايات المتحدة هنا الى الاساليب المفضلة فهي تحاول أن تسم بميسم الارهاب الكفاح الذي يخوضه الشعب الليبي دفاعا عن سيادته ووحدته الوطنية . ولقد فعلت وما زالت تفعل الشيء نفسه حيال نضالات تحرير الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب المحبة للحرية التي خاضت وما زالت تخوض كفاحا ضد الغزو والاضطهاد والاستغلال الاجنبي وفي سبيل التحرير الوطني والتحرر . بيد أن الشعوب لا ولن يمكن أن تدمن لارهاب الدولة الذي تمارسه امبريالية الولايات المتحدة والامبريالية الاشتراكية السوفياتية أو أية دولة عدوانية . إن الشعوب لن ترضخ له أبدا .

لقد خلق وضع خطير ، ليس فقط حول ليبيا التي تسلط عليها الولايات المتحدة تهديداتها بشكل مستمر بل في كل منطقة البحر المتوسط والشرق الاوسط بوجه عام . كما أن تهديدات الولايات المتحدة بتلقيق ليبيا ما يسمى بدرس جديد تقترن بحرب نفسية متواصلة وفضوظ سياسية ودبلوماسية وحصار اقتصادي واستعراضات مافرة للقوة في البحر المتوسط وبالقرب من المياه الليبية . وتنطوي الحالة الناشئة عن ذلك على مخاطر جمة بالنسبة لكل شعوب وبلدان المنطقة التي غدت منطقة حرب وتوتر يتصاعد مع كل يوم يمر بسبب التنافس بين الدولتين العظميين وتزايد وجود اساطيلهما العسكرية البحرية . وفي المؤتمر التاسع لحزب العمال في البانيا المعقود في مستهل الشهر الحالي قال الرفيق رامز عليا ، زعيم حزب العمل الالباني :

"إن العمليات العسكرية الامريكية ضد ليبيا تثبت أن الحالة في منطقة

البحر المتوسط تحمل نذر سوء وتحفها مخاطر جمة تحدى بكل بلدان

المنطقة" .

وللشعب الليبي ، شأنه شأن سائر الاقضاء العرب ، خبرة مريرة بسياسة وأنشطة امبريالية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط . ومن ثم فهم يعارضونها بقوة وحزم ؛ وهم محقون في ذلك . ونحن على اقتناع بأنهم سيتوخون كالمعتاد الحذر واليقظة وسيكونون على استعداد لسحق أي تدخل عسكري أيًا كان مصدره واحباط المؤامرات التي تحيكها الدولتان العظميان ضد قضيتهم العادلة .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في

١٥ نيسان/ابريل من العام الحالي قصف الطائرات الحربية للولايات المتحدة بشكل عشوائي القطاعات السكنية من مدينتي طرابلس وبنغازي في الجماهيرية العربية الليبية مما أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا بين قتلى وجرحى وبرهن على ما تتصف به حكومة الولايات المتحدة الحالية من طبيعة عدوانية .

وطيلة عدة أشهر لم تكف الولايات المتحدة عن القيام بمناورات بحرية وجوية استفزازية أمام الساحل الليبي وفي المنطقة المعروفة بخليج مدره . كما أنها عكفت آنذاك على شن حملة شعواء لإقناع العالم بأن ليبيا هي مركز الارهاب الدولي وقد لجأت تحقيقا لذلك الفرض الى كل ما يمكن ولا يمكن تصوّره من وسائل . والآن وبعد انقضاء عدة أشهر يبين للجميع ان تلك الحرب النفسية ليست إلا جزءا من حملة مظللة دبّرتها المؤسسات التابعة للحكومة الامريكية . وبعبارة اخرى ، فقد بثت معلومات كاذبة لحمل شعب الولايات المتحدة والرأي العام العالمي على الاعتقاد بأن الليبيين كانوا وراء بعض الاعمال الاثمة وذلك لتبرير غارة ١٥ نيسان/ابريل الوحشية التي كان هدفها المشؤوم هو اغتيال العقيد معمر القذافي زعيم الثورة الليبية .

وبغية تبرير ذلك العمل العدواني استشهدت حكومة الولايات المتحدة بالمادة ٥١ من الميثاق . ولا يمكن أن يكون هناك ما يسيء الى مشاعر المجتمع الدولي أكثر من هذا التشويه للمادة الحادية والخمسين من الميثاق نمًا وروحا وهي التي تكفل على وجه التحديد :

"الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم اذا

اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة" .

أما الأمر الخطير والخطير للغاية في كل هذا فهو ما تفتقت عنه الأذهان من حكايات خرافية واختلافات والامتشهاد بمعايير القانون الدولي التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول بعد تحريفها تلك المعايير وكل ذلك لتطبيق ميامة مشؤومة قوامها ممارسة ارهاب الدولة من جانب عضو دائم بمجلس الأمن عليه التزام :

"بإنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ...". وفي هذا الصدد أعلن وزير خارجية بلادي ما يلي :

"إن عدم تعرض الولايات المتحدة لأي عدوان عسكري ، وهو أمر لا جدال فيه ، يبطل تماما محاولات ريفان للحصول على السند القانوني لعمله العدواني الاثم . ولذا استحال على البيت الابيض أن ينال تأييد حلفائه في منظمة حلف شمال الأطلسي الذين لم يستنكروا عمله فحسب بل حظروا على طائراته الحربية التحليق فوق أراضيهم ، مما اضطر القوات الجوية الأمريكية الى قطع مسافة طويلة لم تكن في الحسبان واضطرها الى التزود بالوقود في الجو" .

ذلك هو داء الكراهية لأي تغيير اجتماعي ولكل من يابون الإذعان لإرادة واشنطن التي تمبّ جَم غضبها عليهم لتدميرهم . تلك هي السياسة المطبقة حيال نيكاراغوا وأنفولا وكل الشعوب التي قررت أن تمسك بزمام مقدراتها . إن شعوبنا تنشد السلم وتريد أن تكرر طاقاتها لبناء مستقبل أفضل ، وذلك لاننا كما قلنا مرارا ، متساوون جميعا في الحق في الحياة بغض النظر عن المنطقية التي ولدنا فيها أو لون جلدنا وكل ما يهم هو أننا جميعا بشر* .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ان شعوبنا لا تريد أن تكون ضحية لضربات أخرى من النسر الجريح ، كما انها لا تريد ذلك النوع من السلم الذي يدافع عنه الكاتب جورج بيرناتوس في كتابه "المقابر الكبرى تحت القمر" .

واننا لعلى ثقة نابعة من أعماق قلوبنا ان النظر في هذا البند سيدفع الذين أمروا بقصف المناطق المدنية الليبية بالقنابل والقضاء على الزعيم الليبي ، القذافي ، الى أن يتفكروا مليا في سياساتهم الشريرة والارهابية وأن يقرروا ، خوفا مما سيقوله التاريخ ، ان يتعاونوا مع الشعوب في المشروع العظيم المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة ، عالم تستخدم فيه جميع الموارد لتوفير الغذاء للجوع والدواء للمرضى والتعليم للأميين ، عالم نكون فيه جميعا كائنات بشرية حقيقية وتصبح فيه الانانية العمياء الظامنة الى الثروة والتمتعشة الى السلطة والقهر أشياء من عصور ما قبل التاريخ .

وينبغي للامبرياليين الا يعتقدوا ولو للحظة واحدة أن أعمالهم العدوانية تخيف شعوب العالم ، أو ان عقلية البطل السينمائي رامبو ، التي اقحمت اليوم في الممارسات السياسية ، ستؤدي الى نفس النهاية التي أدت اليها في الفيلم السينمائي . فعلى العكس من ذلك ستميل الشعوب على الا تكون هناك إلا سيمفونية أخيرة واحدة لا غير ، هي سيمفونية العدالة .

السيد فان ليبيروپ (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان هذا

البند من تلك البنود الواردة على جدول أعمال دورة الجمعية العامة التي كانت البلدان الصغرى كفانواتو حرية بأن تجد من الأنسب بل من المفيد لها أن تلوذ بالصمت حيالها . إلا أنه ، بالمقابل ، بند من تلك البنود التي لا تجرؤ البلدان الصغرى كفانواتو ، على ان تلزم الصمت فيما يخصها .

ولقد يتساءل البعض ، "لِمَ تشغلون أنفسكم بالأمر ؟" ، بل ولقد قيل لنا "ان منطقة البحر الابيض المتوسط بعيدة جدا عن جنوب المحيط الهادئ ، وأبعد من أن تشغلوا أنفسكم بها" . كما حُذرننا بالقول "كونوا حذرين ، فهذه المسألة متعلقة بأعمال

عسكرية لدولة عظمى ، ولذلك فانها أعقد مما يجب وأشد حساسية من أن يمزج المرء بنفسه فيها" . كما قال لنا البعض "من الافضل أن تشيخوا بأنظاركم بعيدا هذه المرة" . وكما كنا قد سمعنا أيضا "ان الارهاب لا ينبغي ان يشجب فحسب ، بل ويجب أن يعاقب" ، ونحن نوافق على ذلك .

إلا انه تظل هناك الحقيقة الماثلة في أن أحد منا لا يستطيع أن يدعي لنفسه انه قانون قائم بذاته . فنحن إما أن نأخذ صف مبادئ ميشاقنا ونتقيد بكلماته ، وإما ان ندعي لأنفسنا الحق في ألا نتقيد بأي شيء سوى ما يبدو لنا ، أنيا ، انه مريح أو مفيد لنا .

وكما قلنا في مناسبات عديدة ، لا تكون أي منطقة من مناطق العالم بعيدة عن منطقتنا متى يتعلق الأمر بمبادئ أساسية كهذه . فاتخاذ مثل ذلك الموقف معناه التخلي عن واجباتنا ومسؤولياتنا كأعضاء في هذه الهيئة العالمية ، واتخاذ مثل هذا الموقف معناه تجاهل تاريخنا وتعريض استقلالنا السياسي للخطر والاقبال من قدرتنا على التفكير ككائنات بشرية رشيدة .

ان القوة لا تصنع الحق دائما . والواقع ، ان العكس هو الصحيح في أغلب الأحيان . والتاريخ حافل بالأمثلة على ذلك . ففي أغلب الأحيان يتولد عن حيازة القوة العسكرية المفرطة ، غالبا ، بشكل فاضح ، افتقار الى التواضع وانعدام للقدرة على تفهم الشعوب والشقافات الأخرى . وذلك ، بالإضافة الى الظمأ الذي لا يرتوي الى السيطرة على الغير هو الذي أدى الى اشغال نيران كثير من الحروب والصراعات على مر العصور .

فمنذ إحدى وأربعين سنة تقريبا ، انشئت هذه المنظمة على أمل أن البشرية كانت قد فطنت أخيرا الى أن للقوة حدودا وأن الحرب حماقة . ووقتها ، تمتت الشعوب في كافة انحاء العالم وابتهلت ان يصبح بالوسع تحقيق العدالة وصون السلم . واتخذت خمس دول مقاعد دائمة لها في مجلس الأمن ، وأخذت على عواتقها ، مع احتلالها لتلك المقاعد ، واجبات ومسؤوليات خاصة عن صون السلم والأمن . فكيف يمكن لنا إذن ان نشيح

بإبصارنا في مسألة كهذه ؟ كيف يمكننا ان نتجاهل أعمال دولة وكلناها بصون السلم ؟ ان تعقد هذه المسألة وحساسيتها هما في حد ذاتهما ما يجعلنا نفكر جميعا بامعان في هذه المسألة ونجتهد في تحليلها .

ان الارهاب - بجميع اشكاله دون استثناء - جريمة ضد البشرية فعلا . وليس هناك من مبرر ، أيا كان نوعه ، للعنف العشوائي الاحمق الذي يرتكب ضد المدنيين الابرياء غير المحاربين . إلا ان الارهاب ليس ظاهرة حديثة . كما أن كل اتهام بالارهاب لا يرقى الى مستوى الدليل الذي لا يدحض على سلوك اجرامي فعلي .

دعونا نتذكر أننا اتفقنا على ان نخضع جميعا لسيادة القانون ، وأنه لا مكان لقانون الفوضى أو عدالة الشارع في العلاقات الدولية المعاصرة . ويجب ألا يغيب عنا اطلاقا ان الفوضى الذين يشنقون انسانا على شجرة يكونون مجرمين تماما ، وبخس القدر ، كضحياتهم وفي أحيان كثيرة ، أكثر اجراما . وما من مجتمع في العالم يتساهل ازاء الطرف الذي يأخذ القانون في يده . فكيف يمكننا اذن ، نحن دول العالم ، ان نقبل أن يفعل ذلك عضو من أعضائنا بكل ما يترتب على ذلك من عواقب رهيبه ؟

ودعونا نبسط الامور ، للحظة فنسلم ، جدلا ، بأن الاتهامات الخطيرة للغاية التي اتهم بها زعيم الجماهيرية العربية الليبية اتهامات صحيحة ، وان كنا في الحقيقة ، لا نقبل تلك الاتهامات ، ولكن ، حتى ان قبلناها جدلا ، فكيف يمكن لذلك ان يقوم مبررا لقتل من اعترف بعد القتل أنهم مدنيون ابرياء ، في ليبيا ، في نيسان/ابريل من هذا العام ؟ أي نظرية من نظريات العدل وأي مبدأ قانوني وأي حق أخلاقي يبيح ازهاق ارواح بريئة بسبب ازهاق ارواح بريئة أخرى في مكان آخر على أيدي أولئك الذين قد لا تكون لهم صلة ، أو على أحسن احتمال صلة بعيدة جدا ، بالمجموعة الأخرى من الضحايا ؟

من الذي أعطى الحق لاية دولة هنا أن تتصرف على هذا النحو ؟ من الذي يمكن أن يشعر بالارتياح ازاء هذه السابقة ؟ أي دولة من الدول المجتمعة هنا اليوم لديها الاستعداد لأن تخبر مواطنيها أن بوسعهم أن يتصرفوا على نحو مماثل اذا ما شعروا أنهم

مظلومون فتقول لهم ان اتباع الاجراءات القانونية ليس ضروريا وأن كل ما عليهم هو أن يحاولوا ايجاد شخص ما يعيش في نفس المدينة التي يعيش فيها الشخص الذي يعتقد انه ارتكب الخطأ لمعاقبته ، عشواثيا ، بنفس الطريقة ؟ ترى كم سيدوم مجتمع هذا شأنه ؟ كم سيدوم مجتمع دولنا اذا ما أصبحنا جميعا ممن يأخذون القانون في أيديهم ؟ ان فانوتوا ، كدولة صغيرة ولكنها مفكرة ، مهتمة اهتماما حيويا بهذا الموضوع . ان السكوت على الهجوم العسكري على ليبيا يعني القبول بسابقة خطيرة أخرى في العلاقات الدولية . ويجب ان نذكر أن الاضمحلال التدريجي لسيادة القانون ليس في مصلحة أي منا . وان كان الدليل ضد ليبيا دامغا جدا ، كما قيل ، فلماذا لا يكشف عن ذلك الدليل ؟ دعونا نرى جميعا ما هي الادلة التي لديهم . وكما في مناسبات سابقة ، دعونا جميعا نحكم ما اذا كانت ليبيا متورطة في نشاط اجرامي أو أنها أزعجت وأشارت وأغضبت بسياساتها عضوا عاتيا من أعضاء المجتمع الدولي ، لا أكثر .

اننا على استعداد من جانبنا لفحص أي دليل موضوعي . واننا على استعداد للاستماع لاية حجة واضحة إلا اننا لسنا على استعداد للتخلي عن مسؤولياتنا ، وللسنا على استعداد لقبول عمل عسكري أحق من جانب واحد ضد ليبيا ، وهي دولة شقيقة صغيرة وضعيفة نسبيا وغير منحازة ، أو ضد أي بلد آخر .

وأخيرا يجب أن نتساءل أيضا ، لماذا يعتبر هذا الاجراء بالغ الشدة ملائما عندما يتعلق الأمر بليبيا ، في حين تعتبر أخف التدابير تطرفا ومغالاة متى تعلق الأمر بزعيم الارهاب ، نظام الفصل العنصري غير الشرعي في جنوب افريقيا ؟ اني اعترف اننا لا نستطيع أن نفهم أو نقبل منطق التناقض هذا .

السيد ساملا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ١٥

نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، اهتز العالم للغارة الجوية التي شنتها الولايات المتحدة على ليبيا ، وحتى الذين يعيشون في ابعد المناطق القاصية كجزر سليمان ويملكون أجهزة راديو قيل لهم أن بلدا في شمال افريقيا يطل على البحر الابيض المتوسط قد قمفته القوة الجوية للولايات المتحدة بالقنابل ، وقد عمل هذا على تذكير كبار السن في جزيرة لولاسي في جزر سليمان بالكابوس الذين عاشوه في ٧ آب/اغسطس ١٩٤٢ عندما دمرت جزيرتهم التي كانت وقتها خارج منطقة الحرب بقنابل الولايات المتحدة على سبيل الخطأ كما ادعي في ذلك الوقت . وخلال الايام والليالي التي اعقبت ١٥ نيسان/ابريل ، ظلت البلدان المجاورة في حالة من القلق فيما يتعلق باحتمالات تصاعد الموقف بل وتعرضت منطقة البحر الابيض المتوسط كلها لحالة من عدم الاستقرار ، كما أن السلم والامن في تلك المنطقة بل على الصعيد الدولي باتا مهددين .

ورد هذا السيناريو لكي يبين ان وفدي يرى أن الموضوع المعروض علينا يستحق المناقشة بموجب المادة ١١ الفقرة ٢ من الميثاق . ونحن لا نتفق مع الرأي القائل بأن الجمعية العامة ظلت مجتمة هنا منذ هذا الصباح بناء على رغبة عضو واحد بعينه . فالجمعية العامة مجتمة لمناقشة مسألة ترتبت عليها آثار مهمة بالنسبة للسلم والامن الدوليين ، ونحن قد اجتمعنا لكي نعزز مبادئ ومقاصد الميثاق التي لا بد وأن يسترشد بها سلوك كل دولة عضو في علاقاتها الدولية .

من هنا فان وفدي يعالج هذه المناقشة من وجهة النظر القائلة بتدارس العناصر الاساسية لمشروع القرار A/41/L.35 . ونحن نفعل ذلك لأن جزر سليمان صديقة للجميع وليست عدوة لاحد . واذا ما بدت آراؤنا مغرطة في البساطة بالنسبة لبعض الوفود ، فان ذلك لاننا لا نريد أن نلقي ظللا على قضايا القرار اذ اننا نراها ونفهمها في اطار علاقتها بأحكام الميثاق ذات الصلة .

وبعد دراسة مشروع القرار وجدنا هذه النقاط اساسية في اهميتها ، فمشروع القرار أولا ، يؤكد من جديد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ؛ وثانيا ، يدين

الهجوم العسكري ؛ وثالثا ، يطلب الى حكومات الولايات المتحدة ان تمتنع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لتسوية النزاعات ؛ ورابعا ، يطلب الى جميع الدول ان تمتنع عن تقديم مساعدات أو تسهيلات لارتكاب أعمال العدوان ؛ وخامسا ، يدعو لدفع تعويض مناسب لليبيا عما تكبدته من خسائر مادية وبشرية نتيجة لهجوم ١٥ نيسان/ابريل .

وهناك ادعاءات تقول ان الهجوم وقع دفاعا عن النفس في مواجهة الهجمات الارهابية على مواطني الولايات المتحدة . وجزر سليمان قد أدانت واستنكرت تلك الهجمات الارهابية ، وسوف تواصل ادانتها للارهاب في كل صوره لاننا لا نرى فيها وسائل مسؤولة وانسانية وبشرية لاحقاق الحق أو لتصحيح اخطاء الآخرين .

وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، أصدرت حكومتي البيان التالي :

"تود حكومة جزر سليمان ان توضح انها تدين وتستنكر جميع اشكال العنف في الشؤون الدولية . وعليه ، فانها تستنكر التبني المتعمد للارهاب وممارسته من جانب الحكومة الليبية ، وفي الوقت ذاته تشعر أنها ملزمة باستنكار الطريقة التي لجأت اليها حكومة الولايات المتحدة مستخدمة للعنف ، أيا كان الدافع اليه . وترغب حكومة جزر سليمان في أن ترى نهاية سريعة لاراقة الدماء والتعاسة التي لحقت بالضحايا الابرياء" .

هذا البيان ابلغ رسميا الى الحكومتين كليهما .

وهكذا فان موقف جزر سليمان واضح برغم التبريرات التي سيقت فيما يتعلق بالفارة الجوية التي وقعت في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ . فضلا عن ذلك ، فنحن لا نعتبر أن التعلل بتطبيق المادة ٥١ من الميثاق أمرا ذا صلة بهذه الظروف . ففي رأينا المنبني بأكمله على القرينة العامة التي ترتبط بالضربة الجوية للولايات المتحدة ، "الهجمة المسلحة" وقعت على ليبيا . لكن لجوء ليبيا الى مجلس الأمن في اعقاب ذلك الهجوم ، احبط من خلال استخدام الولايات المتحدة لحق النقض .

وإذا تركنا جانبا المادة ٥١ ، اذ انها مادة يمكن تفسيرها تفسيرات هتس

باختلاف الاطراف التي تفسرها ، فان وفدي يود أن يلقي نظرة أعمق على العبارات الأساسية في البيان الذي سقناه فيما سبق . ففي هذا البيان اعلن بصورة قاطعة أن حكومة جزر سليمان تشعر :

"انها ملزمة باستنكار الطريقة التي لجأت بها الولايات المتحدة للتعنف أيا كان الدافع اليه" .

هذه العبارات توضح بجلاء أن حكومة جزر سليمان تنظر الى التفسيرات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة مبررة بها استخدامها القوة بأنها غير مقبولة .

السيد كيكوشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عند النظر

في البند ١٤٢ من جدول الاعمال المعروف علينا ، نرى أن على الدول الاعضاء أن تنظر في جميع العناصر التي يمكن أن تؤدي الى تصعيد النزاع . وأعني انه لا بد من إيلاء اهتمام خاص للارهاب الدولي خصوصا الارهاب الذي تتبناه أو تدعمه الدول مما يحبط جهود السلم التي تبذل لأجل حل النزاعات .

وفي هذا السياق رحبت حكومتي بتوافق الآراء التاريخي الذي اعتمد به قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ الذي يدين جميع اشكال الارهاب بوصفها اعمالا اجرامية . ولكن هل نستطيع ان نقول ان اعمال الارهاب الدولية قد منعت بصورة فعالة في السنة الماضية ؟ لقد تعارض مع آمالنا للأسف ما شهدناه من حوادث الارهاب بما في ذلك الهجمات التي قصفت بالقنابل مطاري روما وفيينا .

ويبدو بالطبع من الخطأ ان نقول إن حوادث الارهاب الدولي غير مرتبطة بمشاكل مختلفة ومزمنة يعاني منها المجتمع الدولي . ومن جميع المشاكل التي تستحق اهتمامنا مشكلة الشرق الاوسط فهي المشكلة التي يعد التقدم المنظور فيها امرا مهما للتوصل الى حل سلمي يخفف بصورة ملموسة من حوادث الارهاب الدولي .

ان المجتمع الدولي قد أعطى لوقت طويل اهتماما جادا للنظر في تدابير محددة لمنع الارهاب الدولي . والجهود المبذولة لوضع هذه التدابير بذلت داخل وخارج الامم المتحدة . كما أن الارادة الجماعية للمجتمع الدولي قد أعرب عنها من خلال اعتماد

المكوك التي تجسد مبادئ واضحة ومحددة في التعامل مع مجالات بعينها كاختطاف السفن والطائرات وحماية الدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية ، وأخذ الرهائن . ونحن ، علاوة على ذلك نرحب بحقيقة ان هذا العام شهد اضطلاع كل من منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة البحرية الدولية بمبادرات جديدة هدفها قمع الارهاب في المجالات التي تشملها ولاية كل منهما . ومع ذلك ، فانه مما يدعو الى مزيد من الاسف ، أن اعمال الارهاب التي راح ضحيتها ابرياء لا تزال مستمرة بلا هوادة . وقد يبدو من الخطأ وضع المسؤولية كلها عن هذه الاعمال على عاتق افراد من ذوي النزعة الاجرامية الاستثنائية ؟ فالكثير من حوادث الارهاب الدولي تقع بطريقة عالية التنظيم وعلى مستوى كبير من التخطيط .

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن المجتمع الدولي يعترف بصفة عامة بأنه يجب عدم التسامح تجاه الإرهاب الدولي أيا كان شكله . وقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجددا هذا الاعتراف باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦١/٤٠ . وبصفة خاصة توضح الفقرة ٦ من منطوق هذا القرار ، بإشارتها إلى التزام الدول الأعضاء بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة على ارتكابها أو المشاركة فيها أو التفاوض عن أنشطة تنظم داخل أراضيها بفرض ارتكاب مثل هذه الأعمال ، القواعد المكرمة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، المرفق بقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) . وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر إلى الأحكام الواردة في تلك الفقرة بوصفها أساسا لنظرها في التزاماتها الأساسية المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي .

لقد أخفقت محاولة قامت بها الأمم المتحدة في السبعينات لإجراء دراسة شاملة عن الإرهاب الدولي بسبب صعوبات سياسية . إلا أن الأمم المتحدة ، تمكنت ، من خلال التركيز على جوانب مختلفة من الإرهاب ، من إحراز قدر من التقدم صوب وضع نهج للتحكم في الإرهاب بوسائل محددة وملبوسة . وقد اتضحت في إطار هذه العملية مسألتان هما أولا ، ضرورة التعاون الوثيق فيما بين البلدان لمنع الإرهاب ، وثانيا ، التزام جميع البلدان بعدم توفير ملاذ لمرتكبي الأعمال الإرهابية . وإذا ما سلمنا بهاتين المسألتين بوصفهما أساسين لا خلاف عليهما ، وجب علينا أن نخلص ، حتى بغير الإمتناد إلى أحكام محددة من معاهدات معينة ، إلى أن البلدان التي تتورط في أعمال إرهابية أو تحرض عليها تحريضا نشطا ، تمثل تحديا خطيرا للقانون والنظام في المجتمع الدولي . وما لم يعترف بذلك بالفعل فسينتكم بحسنا في مختلف المحافل للتدابير التي تهدف إلى منع الإرهاب .

لقد فسرت حكومة اليابان اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ بتوافق الآراء على أنه تأكيد على أنه لا يوجد بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الأقل بلد واحد يؤيد الإرهاب ، وكنا نتعشم أن يكون بوسعنا أن نؤكد بشقة أن ذلك هو واقع الحال . غير أننا تأثرنا بشدة بسلسلة أحداث الإرهاب الدولي المنظمة والمخططة باتقان التي وقعت مؤخرا واشتركت فيها دولة معينة .

وفي هذا الصدد ، كان موقف حكومتي واضحا تماما في البيان الخاص بالإرهاب الدولي الذي صدر في طوكيو في أيار/مايو ١٩٨٦ والذي يمكن الإطلاع عليه في وثيقة الأمم المتحدة A/41/345 .

إن حكومتي تؤكد مجددا على إدانتها للإرهاب الدولي بجميع أشكاله . وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الممكنة والمناسبة لردع ذلك الإرهاب . وفيما يتعلق بمدى ملائمة التدابير التي قد تضطر دولة ما الى اتخاذها ضد دولة تؤيد الإرهاب ، فإننا نتفهم أنه قد توجد ظروف يمكن أن ترغم حكومة ما على اتخاذ اجراءات حاسمة لحماية ارواح رعاياها وممتلكاتهم . غير أنه من الضروري ، عملا على تلافى إمكانية حدوث هذه الظروف أن يُنشأ في أقرب وقت ممكن نظام يمكن للمجتمع الدولي عن طريقه أن يتعامل بصورة جماعية وحاسمة مع الدولة التي تؤيد الإرهاب . فالذي تقتضيه الضرورة الآن ليس مناقشة مدى ملائمة التدابير التي اضطرت إحدى الحكومات الى اتخاذها في الماضي لمكافحة الارهاب الذي ترعاه أو تدعمه الدول . بل ينبغي للمجتمع الدولي بأمره أن يجدد عزمه على اتخاذ كل تدبير ممكن لاستئصال جميع أشكال الإرهاب ، بما فيها الإرهاب الذي تدعمه أو ترعاه الدول .

السيد مكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أفضى وفندي

بانتهابه الى البيانات التي ألقيت صباح وعصر اليوم بشأن البند الذي أدرج على جدول أعمال هذه الجمعية العامة بناء على طلب ليبيا . إننا نعتقد أن ذلك البند لا يعبر عن المشكلة الأساسية الأوسع نطاقا والتي ينبغي أن تلقى عنايتنا في هذا الوقت . لذا فإننا لن نتناول في مشاركتنا في هذه المناقشة تفاصيل اتهامات ليبيا ، لأن ما يشغل كندا هو الإرهاب الدولي وخاصة الإرهاب الذي ترعاه الدول .

إن كندا تعتقد أن التعاون في إطار المنظمات المتعددة الاطراف يوفر أفضل أمل لإلحاق الهزيمة بالإرهاب الدولي . وبالطبع فإنه من السهل نسبيا لبلدين يلتقيان في وجهات النظر أن يتفقا على قرار معادٍ للإرهاب ويتوصلا الى وسائل ملموسة لمكافحة ذلك الخطر . لكن الاتفاق يصبح أكثر صعوبة كلما زاد عدد الاطراف التي يمكن أن تنضم

اليه . غير أن القرار ٦١/٤٠ أوضح منذ عام مضى أنه يمكن إحراز التقدم في إطار مجتمع الأمم المتحدة .

ويتذكر السادة الأعضاء أننا شاركنا جميعا ، في الدورة الماضية للجمعية العامة في تحديد اتجاه المستقبل . غير أن الانتصار لا يكمن فقط في اتخاذنا لذلك القرار بالإجماع ، بل في الانتقال من تلك الإدانة للإرهاب الدولي الى القضاء الفعلي عليه . لقد كان القرار ٦١/٤٠ خطوة هامة ، لكنه كان ، بالتأكيد ، خطوة واحدة من خطوات عديدة ينبغي اتخاذها .

هناك جهود هامة لمكافحة الإرهاب تبذل في إطار هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة . ويخطر ببالي مثلا ما حدث في منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال ، حيث قدمت كندا مؤخرا قرارا سينص على تسليم أو محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أعمال العنف في المطارات الدولية . وإنني أفكر ، إذ أتكلم بصفتي عضوا في البرلمان ، في اثنين من المواطنين في دائرتي لقيتا مصرعهما فوق المحيط الاطلسي في كارثة طائـرة إير إنديا التي يعتقد أنها نشأت عن عمل من أعمال الإرهاب . إن قرار منظمة الطيران المدني الدولي مجرد واحدة من خطوات عديدة يتعين اتخاذها . لكننا نعتقد أن اتخاذ مثل هذه الخطوات ، لا محاولة القيام بأعمال مسرحية ، هو الذي يمكن أن يحقق النصر . وفي الوقت نفسه ، كما قال رئيس الوزراء السيد بريان مولروني : "تعتبر كندا أن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه بصورة دائمة دون حل المشكلات السياسية الاساسية التي تؤدي اليه" .

لقد تعاونت كندا على مدى سنوات عدة بصورة وثيقة مع البلدان الستة الأخرى في مجموعة القمة الاقتصادية في تيسير عمل خبراءنا المختصين بمكافحة الإرهاب . ففي شهر أيار/مايو الماضي فقط أعربت الدول السبع الممثلة في القمة عن قلقها إزاء ارتبطاط ليبيا ببعض أعمال الإرهاب الذي ترعاه الدولة . ومن الاساسي أن تتخذ محافل متخصصة تدابير من هذا النوع . وسنواصل دعم أعمالها الرامية الى مكافحة الإرهاب . لكننا نعتقد أن إصرار مجموعات متزايدة من الدول هو الذي سيسمح بتحقيق انتصارات هامة وذلك بقدر ما يتسع نطاق توافق الآراء الذي لا يقـر هذا السلوك غير المقبول . وإنه لما يشجعنا أن هناك اتجاهات تشير الى ذلك في الوقت الراهن .

ونرى كثيرا من البشائر التي تدل على أن الأمم المتحدة لن تكتفي بإدانة الارهاب الدولي ، بل انها سوف تتخذ اجراءات محددة للقضاء عليه . وقد أصبح الارهابيون يجدون أن الاماكن التي يمكن أن تتسامح معهم يقل عددها بإطراد . وأصبحت أعمالهم غير مقبولة في أي مكان في العالم تقريبا . وعندما تكتمل عملية العزل التدريجي هذه ، وعندما لا يسمح النظام القانون الدولي بتوفير أية وسيلة بيروقراطية تتيح للارهابيين فرمة الهروب أو تجنب المحاكمة ، فإننا سوف نكسب معركتنا .

اننا لانخدع أنفسنا ، ونعرف أن الانتصار على العدو لن يكون سهلا ، ولن يتم ذلك الا عن طريق اصرار المجتمع الدولي على القضاء على تلك المشكلة العويمة . وسوف تظل كندا تؤيد كل خطوة تتخذ بطريقة جادة من أجل السير في هذا الاتجاه . وللأسف ، فإن مشروع القرار المعروف علينا بشأن هذا البند لا يساعدنا على ذلك .

السيد بوتش (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضت ١٤ سنة منذ طلب الأمين العام لهذه المنظمة ، بمناسبة وقوع عدد من الهجمات الارهابية الوحشية ، أن تنظر الأمم المتحدة في :

"تدابير لمنع الارهاب وافكالك العنف الأخرى التي تهدد حياة الابرياء

أو تودي بحياتهم أو تعرض للخطر الحريات الأساسية" .

ومنذ ذلك الوقت أحرز عدد من النجاحات الهامة في الكفاح من أجل السيطرة على هذا النوع من أعمال العنف ومنها اتفاقية عام ١٩٧٢ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ، بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، والمعاقبة عليها ، والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ . وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي اتخذت الجمعية العامة بالإجماع قرارا يدين الارهاب بجميع أشكاله . وقد اتخذت منظمات مثل منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة الدولية للملاحة البحرية تدابير هامة أخرى وما زالت تتخذ أيضا مثل هذه التدابير .

ومع ذلك فأثناء الفترة نفسها شهد العالم تعدد المجموعات الارهابية وزيادة كبيرة في عدد ونطاق الهجمات الارهابية . وما زال عدد ضحايا هذه الهجمات يتصاعد على

الرغم من الجهود المبذولة لمنعها . وقد شهدنا في ايلول/سبتمبر الماضي اختطافا دمويا لطائرة شركة طيران بان امريكان في كراتشي ومقتل عدد من المصلين في كنيس في اسطنبول ، وانفجار قنابل في مدن متباعدة مثل باريس وسيول .

ومما له أهمية خاصة أن نلاحظ تصاعد مستوى العنف في السنوات الاخيرة الذي يرجع جزئيا الى المشاركة فيه من جانب دول معينة أعضاء في هذه المنظمة تعتبر الاساليب الارهابية أو استخدام عملاء ارهابيين وسيلة تحقق بها خيارات سياستها الخارجية التي تتجاوز حدود السلوك الدولي المقبول . وهذه التطورات لا تهدد حياة الافراد والحريات الفردية فحسب ، بل تضعف أيضا نسيج العلاقات الدولية التي يقوم عليها أمن ورفاه الدول .

ان الموضوع المطروح على الجمعية العامة الآن قد نوقش في مجلس الأمن في اطار البند ١٤٢ من جدول الاعمال في نيسان/ابريل الماضي . وقال ممثل استراليا في مجلس الأمن أثناء المناقشة في ١٦ نيسان/ابريل أن حكومته تقر بأن هناك مجموعة كبيرة من الأدلة تشير الى تورط ليبيا في أعمال الارهاب الدولي . وكان من دواعي أسف استراليا أن ينشب هذا النزاع وأن يمل الوضع الى الحد الذي اضطر الولايات المتحدة نتيجة الاستغزات الليبية الى القيام بأعمال عسكرية .

ومضى ممثل استراليا في المجلس الى القول بأنه من الواجب الحتمي أن يوقف العقيد القذافي ما تقوم به حكومته من ادارة الانشطة الارهابية وتمديرها ودعمها ضد المدنيين والاهداف المدنية ، كتلك التي وجهت الى الولايات المتحدة . وهذا يعني بالتالي أن تكف الولايات المتحدة عن مهاجمة ليبيا .

وينبغي أن تتوجه جهودنا الآن الى ضمان عدم تكرار الوضع الذي أدى الى الاجراء المتخذ . وتسلم استراليا بمعبوبة التوصل الى اتفاق في هذا المحفل على المنهج البناء لمواجهة مشكلة الارهاب . وينبغي أن تواصل هذه المنظمة ابداء معارضتها الملحة لارهاب ، كما فعلت بتوصلها الى توافق الآراء على اتخاذ القرار ٦١/٤٠ .

وحكومتني ، من جانبها ، تدين الارهاب بجميع أنواعه اداة صريحة ، حيثما وقع وأيا كان مرتكبه ونحن ملتزمون بأن نبذل قصارى جهدنا لمكافحة هذه المشكلة ، وقد انضمنا بالفعل الى الآخرين في الأمم المتحدة وخارجها ، في الجهود الرامية الى منع الارهاب ومعاينة المسؤولين عنه .

وفي منطقتنا ، جنوب المحيط الهادئ ، هناك تقليد قديم ، تقليد احترام الديمقراطية و تقرير المصير والامتناع عن الارهاب والعنف . واذ أتكلم عن استراليا ، فإننا مسمون بوجه خاص على ضمان عدم تصدير ويلات الارهاب الى جنوب المحيط الهادئ . وقد أبرزت أحداث نيسان/ابريل الماضي الحاجة الملحة الى أن يلتزم أعضاء هذه المنظمة ببذل جهود حازمة لاتباع السبل المتاحة لهم بمقتضى الميثاق لتسوية المنازعات سلميا .

وكثيرا ما يقال انه ليس من المستطاع التمييز بين الارهابي والمناضل من أجل الحرية ، وان استخدام نعت من التعمتين هو تقييم ذاتي محض يتوقف على تأييد المرء أو معارضته لقضية معينة . ومع ذلك فهناك فرق ، مما هو مشكوك فيه امكانية اطلاق وصف الارهابي على من يسمى للاطاحة بنظام حكم ظالم ومكروه عن طريق استخدام القوة بعد أن فشلت جميع الجهود الاخرى لتحقيق التغيير السلمي ؛ غير أن العنف لا يمكن تبريره اذا توفرت بدائل ، كما لا يمكن الصفع عن التهديد بالعنف ضد المدنيين الابريياء . وهذه الاعمال هي التي يرتكبها الارهابيون ، وللأسف فإن هذه الاعمال هي من سمات الحياة العادية في الشرق الاوسط .

كيف تستطيع المجتمعات المسؤولة أن تمنع تزايد عدد حوادث الارهاب التي ترتكب داخل أراضيها وضد مواطنيها ؟ من الضروري بطبيعة الحال البحث عن حل وكذلك الوقاية من مشكلة الارهاب . وينبغي أن يكون هدفنا الاساسي هو ازالة أسباب الارهاب . وربما توجد أسباب مشروعة للشكوى ، غير أن ذلك لا يعني أن نسلم بالحق في اللجوء الى الارهاب .

وإذا أُريد تقليص احتمال العنف الارهابي في المستقبل ، فينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهدا أكبر لحل الأسباب الجذرية للعنف المتطرف . ان السلوك غير السوي ينبع دائما من أسباب غير سوية . ومما يجافي الواقع أن نتوقع القضاء على جميع مبادئ الارهاب ، ولكن حيثما توجد شكاوي عادلة ينبغي معالجتها . وهناك حاجة الى دبلوماسية أكثر فعالية والى حلول خلاقة لمشاكل العالم العديدة المعقدة . وينبغي بذل الجهود ، قبل كل شيء ، من أجل إعادة بناء ثقة الدول وغيرها بالعملية الدبلوماسية والمفاوضات الفعالة بوصفهما أفضل السبل لتحقيق التغيير على نحو عادل وسلمي ومتحضر . وما لم تعتبر المفاوضات السلمية خيارا حقيقيا ، فإن الارهاب وأشكال العنف الدولي الأخرى ستستمر في انزال الأضرار بنا جميعا .

السيد اوغويما (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لمن حسن الطالع ان استجابت الجمعية العامة للتوصية الصادرة عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر قمة رؤساء دول او حكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، اللذين عقدا في اديس ابابا وهراري على التوالي . وتفيد تلك التوصية بان يقوم المجتمع الدولي في الدورة الحالية بالبحث المتاني لمسألة الهجوم العسكري البحري والجوي الذي شنته حكومة الولايات المتحدة الامريكية على ليبيا في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، وبتحليلها تحليلا دقيقا .

منذ سبعة أشهر ، وبالرغم من النداءات الصادرة عن كل الاطراف بالاعتدال وضبط النفس ، وعلى الرغم من انعقاد مجلس الامن عدة مرات بناء على طلب بلدان فتى ، شهد كل امرئ في العالم ، وهو مندهش أو متواطئ ، الهجوم الجوي على ليبيا . وقد تسبب ذلك الهجوم ، الذي كان يستهدف بعض الاهداف الاستراتيجية ، بما فيها شخص الزعيم معمر القذافي ذاته ، في خسائر في الارواح البشرية خاصة بين المدنيين .

دعوني اذكر ، كما ورد في صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، ان ٣٣ قاذفة قنابل امريكية من مختلف أنواع قد شاركت في هذا الهجوم المسوق ، بعضها انطلق من قاعدة تابعة للولايات المتحدة الامريكية في المملكة المتحدة ، والبعض الاخر انطلق من حاملات طائرات امريكية في محاذاة ساحل ليبيا .

ان هذا الهجوم المسلح المتعمد الذي اودى بحياة الكثيرين من المدنيين ، بل منهم احد اطفال معمر القذافي ، قائد الثورة الليبية ، والذي سبب اضرارا مادية وخسائر في الارواح في صفوف السكان الليبيين وأعضاء الجاليات الاجنبية ، كان ذروة عملية استفزاز وتخويف طويلة ، مما جعل المجتمع الدولي يطرح على نفسه الامثلة التالية ، بمسألة خاصة : لماذا لم تجر مناقشات ملمية مباشرة بين الطرفين المعنيين بشأن الحالة في خليج مرت ؟ ولماذا وصل الامر الى حد شن هجمات ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ ، والتعميد الذي حدث في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، والذي كان في حقيقة الامر عدوانا مسلحا لم يسبقه استفزاز على ليبيا ؟ ولماذا يتهم بلدا ما بلدا آخر بأنه ارهابي أو

بأنه يشجع الارهاب ، بينما يقوم البلد الاول بانتهاج ميامة الارهاب الصادر عن الدولة ؟ ولماذا تقوم دولة عظمى - عضو دائم العضوية في مجلس الامن - بعدوان عسكري على بلد ذي سيادة بذريعة محاربة الارهاب ؟ ولماذا يطلق العنان لالات الحرب والعنف المسلح من أجل القضاء على علة نوع معين من العنف ؟ وأخيرا ، لماذا وكيف يمكن لبلد صغير مثل ليبيا يبعد آلاف الأميال عن الولايات المتحدة ، ولا يزيد تعداد سكانه عن ٢,٥ من ملايين الأشخاص ، أن يمثل تهديدا لدولة عظمى يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٢٢٥ مليون نسمة ؟

بطبيعة الحال ، لم يتمكن مجلس الامن من الاجابة المباشرة على كل هذه التساؤلات وذلك بأن يدين - كما ينبغي - هذا الهجوم المسلح الجوي ، هذا العدوان المسلح السافر على ليبيا ، هذا التهديد الخطير للسلام والامن الدوليين . وبالرغم من أن مجلس الامن - المشلول من جراء استعمال حق النقض - لم يتمكن من الاستجابة للتوقع العالمي ، فإنه ينبغي الاعتراف بأن الغالبية العظمى للبلدان والحكومات في العالم قد أدانت بلا لبس هذا العمل البغيض الذي لا يمكن اغتفاره .

وفي هذا السياق ، لا بد من التذكير أيضا بأن الغالبية الساحقة من الممثلين الذين شاركوا في مناقشات مجلس الامن بشأن هذه المسألة كانوا واضحين تماما في معارضتهم الشديدة وادانتهم للجوء الذي لا أساس له وليس له ما يبرره الى المادتين ٢ و ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة - وخصوصا الى حق الدفاع عن النفس - دفاعا عن نظرية العدوان المسلح التي تمتنعها الولايات المتحدة .

ان العدوان المسلح الذي ارتكب ضد ليبيا كان عملا تم التخطيط له وبرمجته هشتى السيناريوهات ، التي لا تستهدف ليبيا فقط ، وانما أيضا بلدانا أخرى في المنطقة يجب اضعافها والسيطرة عليها بل وهدمها في اطار استراتيجية شاملة للسيطرة على الاقليم ، حتى لا يرتفع في منطقة البحر الابيض المتوسط صوت واحد من شأنه أن يعرقل أو يحد من تنفيذ سياسة في المنطقة تكون غير مؤاتية لشعوب تلك المنطقة المعنية مباشرة ولاسيما الشعب الفلسطيني . ومن هنا ، ان ظهور ليبيا على هذا الجانب من البحر الابيض المتوسط ، ومعارضتها لاتفاقيات كامب ديفيد أمر لا يحتمل .

هذا هو السياق الذي أصبحت فيه ليبيا ، التي تناضل بنشاط ضد الصهيونية ، والتي تؤازر تماما حركات التحرير الوطنية ، وتناضل من أجل أن تصبح قوة معتمدة على نفسها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، الهدف المفضل لمثل هذا الهجوم .

ان ما يؤخذ على ليبيا هو ما يؤخذ بالضبط على نيكاراغوا ، وغيرهما العديدين من البلدان التي تريد أن تظل هي وحدها سيدة مصيرها ، وان تبني مجتمعا من اختيارها .

في ضوء كل هذا ، من السهل فهم السبب في ضرورة وجود تحالف وتشويه اعلامي منظم من أجل شن حملة افتراء ضد ليبيا ، والسبب في ضرورة تشويه سمعة ليبيا ، اذ شعر بأن هذا من شأنه أن يوفر عذرا يبرر - في نظر المجتمع الدولي - العدوان الوحشي والهجمات المستمرة على أمن الحكومة الليبية ومواصلتها لعملها .

ان كل هذه الاعمال التي نعرفها جيدا وكل تلك الاستفزازات التي مثلتها المناورات العسكرية الواسعة النطاق في محاذاة الساحل الليبي ، والمعارك في خليج سرت ، والهجمات الكلامية الموجهة ضد الزعماء الليبيين ، والحصار ، وتجميد الاموال الليبية في البنوك الامريكية ، واخيرا الهجوم المسلح يوم ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، كل هذا يستهدف هدفا واحدا هو اضعاف الشعب الليبي الذي لا يقهر والسيطرة عليه والحاق الهزيمة به .

نفس الشيء يمكن أن يقال عن نيكاراغوا الباملة ، التي تفتسل بمياه المحيط الهادئ والمحيط الاطلسي . ولهذا السبب لا يمكن - من وجهة نظرنا - ان تغفل منطقة خليج سرت عن منطقة امريكا الوسطى . فليبيا هدف هنا ، ونيكاراغوا هدف هناك .

ان وفد بلادي ، اذ يتكلم في هذه المناقشة ، يود فقط ان يؤكد من جديد ان أحد المبادئ الرئيسية التي قامت عليها منظماتنا هو ضرورة امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لاية دولة أخرى ، أو باية طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الامم المتحدة .

ان حكومة مهورية بنن الشعبية تتمسك - من جانبها - دائما في الامور المتعلقة بسياستها الخارجية بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والتسوية السلمية للخزاعات . ولهذا ، تعارض حكومتنا وشعبنا بشدة كل سياسة تقوم اساسا على استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية . ونحن نعارض أي شكل من أشكال الارهاب ، ايا كان مصدره ، في تسوية المسائل السياسية .

ان الهجوم البحري والجوي على ليبيا في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ غير مقبول ولا يمكن اغتفاره . ولا بد من تعويض الجماهيرية العربية الليبية وشعبها عن الاضرار المادية الجسيمة التي سببها ذلك الهجوم .

ونود ان نطرح سؤالاً سبق ان سألناه بالفعل في مجلس الامن : ما الذي سيحدث اذا ما سمح لمن هم اكثر قوة واشد بأسا بأن يضايقوا ، بلا عقاب ، من هم اضعف منهم ، من اجل ان ينتزعوا منهم اقيم ممتلكاتهم أي : الحرية والسيادة الوطنية ؟

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): يعتبر العدوان المسلح الامريكي على الجماهيرية العربية الليبية حدثا من أغرب الاحداث العسكرية الفريدة في تاريخ الحروب . فقد هاجمت القوات الجوية والبحرية للولايات المتحدة في تلك العملية مدينتي طرابلس وبنغازي الليبيتين فسي سلسلة من العمليات ، التي قيل أنه قتل فيها ما لا يقل عن ١٠٠ نسمة من المدنيين . فقد قصفت هذه القوات مركزا لرعاية المعوقين وقتلت عددا من أولئك المرضى العجزة الذين لا حول لهم ولا قوة ، ولا قدرة لهم على التحرك ، ناهيك عن الهرب ، بل أنهم قد لا يستطيعون مجرد الصياح طلبا للنجدة .

ولم يعرف بعد عدد الطائرات التي اشتركت في تلك العمليات ، إلا أنه طبقا لمعلومات غير رسمية لكنها موثوق بها أسقطت ثمانى طائرات من الطائرات المغيـرة . ولم يكشف المسؤولون الامريكيون بعد عن العدد الحقيقي للطائرات التي فقدوها في تلك العملية .

ومن بين المصابين عدد كبير من النساء والاطفال . وقد قيل إن ٢٠ طفلا لقوا مصارعهم من بينهم ابنة الرئيس القذافي التي كانت في الثانية والنصف من عمرها لقد سحقت تلك الروح البريئة تحت حذاء الرئيس ريفان ، رئيس الولايات المتحدة . وبذلك ، فإن هذا الاستعراض العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية ، وهي دولة عظمى رئيسية ، لم يكن في واقع الامر عملية حربية حقيقية ، بل كان عملا مستيئسا من أعمال الجبن . ولم يكن من قبيل الدفاع عن النفس ، بل كان عملا من أعمال التصفية الجسدية . فهو عمل اجرائي كبير نفذ بأحدث أساليب التكنولوجيا المتطورة ، ومع ذلك فإنه يظل يعتبر جريمة . لم يكن عملية دفاع بالمرّة ، بل كان وما زال ، بدون أي شك ، عملا من أعمال ارهاب الدولة .

وما زال العدوان المسلح الامريكي يعتبر فريدا من نوعه في تاريخ الحروب من نواح كثيرة . فالولايات المتحدة ، كما يعلم الجميع ، دولة عظمى تمتلك أكبر قدرة عسكرية عرفها العالم . ويبلغ تعداد سكانها ٢٢٠ مليون نسمة . ونحن نعرف جميعا

ما يعنيه هذا العدد الضخم من السكان بما يتوافر لهم من مزايا كالجوامع والقواعد الجوية والصناعات والتكنولوجيا والمرافق والطرق والقطارات والسيارات . ولديهم مدينة نيويورك وكل هذه المنجزات للكيان الامريكى الحديث . ولديهم أحدث التكنولوجيات التي عرفها العالم . وعلاوة على ذلك فإنها نهبت من منطقة شمال افريقيا وحدها ما يعادل عشرة أضعاف اجمالي الأصول التي تملكها ليبيا ، ناهيك عن إيرادات الشركات الأمريكية التي تعمل في العالم الاسلامي كله والثروات التي تحصل عليها شركات البترول الأمريكية من نفط الدول الاسلامية العربية . ورغم ذلك ، نجد أن الولايات المتحدة مستعدة لإشعال حرب عالمية ثالثة بهدف ضمان تدفق النفط من الخليج الفارسي . وتبلغ القدرة القتالية الأمريكية عشرة أضعاف قدرتها الفكرية . ومع ذلك فهي تعتبر دولة عظمى رئيسية من الناحية التكنولوجية أو العسكرية على الأقل . لذلك ينبغي لنا أن ننظر الى هذه الحالة باعتبارها مجابهة عدوانية بين دولة عظمى ودولة صغيرة مستقلة من دول العالم الثالث لا يتعدى تعداد سكانها ٢ في المائة من تعداد سكان الولايات المتحدة ، وبالتالي فإن هذه المجابهة ليست متكافئة من هذه الناحية .

لقد أرسلت الولايات المتحدة طائراتها المقاتلة من طراز (F/B111) التابعة للقوة الجوية الثالثة لتقطع مسافة تبلغ ٨٠٠ ٢ ميل بحري من قواعدها في انلكترا ؛ كما أرسلت مقاتلاتها الهجومية من حاملات الطائرات الأمريكية التي تجوب البحار . وأسفرت تلك العمليات عن مقتل عدد من النساء والأطفال وبعض المعوقين . أليست هذه شجاعة فائقة ؟ لقد كان عملا بطوليا من حيث أن الولايات المتحدة عبأت قوتها الضخمة ضد بلد صغير تهمته الوحيدة أنه اشترى كميات كبيرة من الاسلحة للدفاع عن النفس . وأرادت الإدارة الأمريكية أن تكون عنيفة ، كما يكون بعض نجوم السينما الأمريكيين في بعض المشاهد . ولكنها أثبتت ، بدلا من ذلك أنه قيئمة . ولقد كانت قيئمة حقا ، لأن الجميع علموا أنها اخفقت في تحقيق أهدافها . لقد فشلت ، وهذا هو كل ما في الامر فيما يتعلق بالطابع الفريد لذلك الفشل الكبير . فلماذا فشلت وكيف فشلت ؟

لقد زارني في مكنتي في أعقاب ذلك الحادث عالم أمريكي من العالمين ببواطن
الأمور . وطلب مشورتي في كتاب قال إنه يقوم بتأليفه عن الشرق الأوسط . وفي سياق تلك
المحادثة قال لي :

"إن الجميع يعرفون أننا فشلنا في ليبيا . إننا نستطيع في الواقع
أن نجبر حكومة هندوراس على طلب مساعدة الولايات المتحدة في نقل قواتها إلى
حدود نيكاراغوا . ولكننا لم نستطع عمل شيء فيما يتعلق بالقدافي . . . إن
هدفنا لم يكن ضرب قاعدة صواريخ أو قتل مواطنين أبرياء في ليبيا . لقد كانت
غايتنا هي الإطاحة بالقدافي ، ولكننا منينا بالغفل" .

والشخص الذي قال ذلك عالم أمريكي أصيل تؤخذ آراؤه بجديّة نالفة . وطبقا لما قال ، كان من المتوقع أن يتمدّع الاستقرار الداخلي لليبيا بالهجوم على المدنيين ومن ثم ، وحتى إن ظل القذافي حيا ، ستسهل الإطاحة بنظامه بفضل عملية من العمليات الخفية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . لكن كل تلك الحسابات ، التي إنبنت ، بين ما إنبنت عليه ، على التهامس والمشاورات الحميمة بين بعض المسؤولين الأمريكيين وبعض الحكام العرب ، تبين أنها كانت مفلوطة تماما . فقد ظل القذافي حيا ، واكتسب مزيدا من القوة والاستقرار ، وتمززت وحدة الشعب الليبي بأسره ، وفشلت مؤامرة الولايات المتحدة فشلا ذريعا ووقف شعب ليبيا بثبات وراء قائده .

وفي خضم الغوضى التي أحدثها القصف الأمريكي ، استغل الرئيس القذافي بذلك ونجاح بالفين أحد الشعارات . ذهب ببساطة الى الجماهير وصاح مع بقية الشعب الليبي "الموت لامريكا" ، وانتصر . فهنئنا له . لقد كان تحركه بارعا . فبلدان العالم الثالث لا تمتلك حاملات طائرات ، لكن الله حباها ، بدلا من ذلك ، الفطنة والحكمة ، ولذلك فهي تنتصر .

ولكم هو مشير أن كل من يبدأ بشعار "الموت لامريكا" يكون الفائز . فلماذا ؟ ألا ينطوي هذا على أي تحذير للجمهور الأمريكي بشأن الطريقة التي تدير بها حكومته شؤون السياسة الخارجية ؟ هل هذا ما ينبغي أن تكون عليه الاحوال حقا في دولة عظمى ؟ ألا يسبب ذلك حرجا للرجال والسيدات ممن يمثلون الموقف الرسمي للولايات المتحدة في المحافل الدولية إذ يرون شعار "الموت لامريكا" وقد أصبح تعويذة الانتصار السياسي على الولايات المتحدة ؟

وبوسع أجهزة الاستخبارات الأمريكية ، بطبيعة الحال ، أن تخفي عن الجمهور الأمريكي مقتل الطيارين الأمريكيين أثناء العمليات . وإذا ما أمكن العثور على جثثهم إطلاقا لن يستقبل الرئيس جثثهم بالموسيقى وحرس الشرف في المطار على خلاف جثث غيرهم من الجنود الأمريكيين التي تُستغل للتأثير على الرأي العام في الولايات المتحدة ، بل سيوارون التراب في الخفاء في أرض لا يعرفها أحد . وإلا لتعين ايقات الجمهور الأمريكي على عدد الطيارين الأمريكيين الذين لقوا مصارعهم في العمليات .

بيد أن هناك ما هو أكثر مدعاة للانزعاج في هذه الخيبة ، أكثر مدعاة للانزعاج بالنسبة لشعب الولايات المتحدة ، وهو أمر يتعلق بالسبب الذي جعل العملية تُنفذ أصلاً . فالممثلون يذكرون طبعا أن التحرير المعلن لعدوان الولايات المتحدة العسكري على ليبيا كان الإدعاء بأنها تدعم الارهاب . وابتداء ، ما زال ذلك الادعاء مفتقرا الى اثبات . فكل ما سمعناه من المصادر الامريكية الرسمية وغير الرسمية انحصر في الكلام عن مكالمة هاتفية إدَّعوا أنهم سمَّعوا عليها بين بعثة ليبية وطرف آخر . ومن الممتع حقا أن نفس تلك المصادر إدعت ، بعد اقرار الهجوم الإرهابي على ليبيا ، أن سوريا هي المسؤولة لا ليبيا . هذه فقط بعض السحابات التي تحيط بتلك الادعاءات السخيفة التي لا أساس لها .

ومع ذلك ، فإن الحوادث الحقيقية التي قيل مرة إن ليبيا هي المسؤولة عنها أو أنها تدعمها ثم قيل إن آخرين هم الذين يسألون عنها ويدعمونها ، كانت الهجمات التي وقعت على مطاري روما وفيينا التي لم تكن موجهة ضد أية خطوط طيران أمريكية بل ضد شركة الطيران الصهيونية العال . وهكذا فإن الولايات المتحدة تصرف فيما قامت به من عمليات بطولية ضد مركز رعاية المعوقين في ليبيا بوصفها عميلة القواعد الصهيونية التي تحتل فلسطين . ولقد كانت الولايات المتحدة ولا تزال تخوض حربا بالوكالة باسم كيان إجرامي لا وجود له لم يجلب على الشعب الأمريكي وشعوب الشرق الأوسط حتى الآن سوى الفرقة ، والخلاف ، والقتل ، والبؤس . ومن المؤسف حقا أن تتصرف الدولة العظمى كمجرد دمية جديرة بالازدراء ترقص على أنغام الدوائر الصهيونية بينما يدفع الشعب الأمريكي الطيب القلب ثمن تلك الانغام الشريرة التي يطيش لها الصواب .

وفي أعقاب حادثي مطاري روما وفيينا أصدر حكام الكيان الذي لا وجود له والذي يحتل فلسطين أوامر صريحة بوجوب أن تتحمل الإدارة الأمريكية "مسؤولياتها" ، مسؤولياتها الدولية ، لان الهجمة الصهيونية على مخيمات اللاجئين في تونس كانت قد فضحت قبحهم ولطختهم بالعار الذي يستحقونه . وهكذا فإن أفضل خيار ظل متاحا لهم تمثل في مطالبتهم الدولة العظمى المطيعة بأن تحمل ذلك العبء غير المقدس بدلا عنهم .

وبالمقابل ، وعدت الدوائر الصهيونية بإحداث تهبيح دعائي تمثل في التماييح من مقاعد الجمهور خارج حلبه المصارعة وتهليلا لوحشها القوي الموجود في الحلبه . ونحن نذكر أن ممثل الكيان غير الشرعي في الأمم المتحدة صرح مرارا في وسائط الإعلام بقوله "نحن يجب أن نستخدم القوة ضد الإرهابيين" . ولم يتساءل أحد عن معنيه بقوله "نحن" وعن معنيهم بقوله "الارهابيين" . نحن متفقون جميعا على وجوب استخدام القوة ضد الإرهاب وضد الإرهابيين ولكن من هم "نحن" ومن يكون الإرهابيون ؟ هذا السؤال لا يزال بلا جواب .

لقد شوّه الممثل الصهيوني حالة نجمة أماسا عن الاحتلال غير الشرعي لفلسطين ، في أذهان الجمهور الأمريكي بوصفه أيها بأنها عداا من جانب الأصوليين تجاه الغرب . لقد شاهد كل الممثلين ذلك الممثل وهو يدعي ذلك الإدعاء على شاشات التليفزيون .

وإذ فعل ذلك ، انتزع احتلال فلسطين تماما من سياقه وتوارى في أذيال الغرب ، كما لو كان الاحتلال الصهيوني معادلا للغرب بأكمله ، بينما عدو الاملا م هو الكيان الصهيوني نفسه لا الغرب . فكل مشاكل الولايات المتحدة في العالم الاسلامي ليست ناشئة عن كون الولايات المتحدة من الغرب ، بل بالاحرى من ولائها لجماعات اللفظ الصهيونية . ويحدونا الأمل أن تعرف الجماهير الامريكية آجلا أو عاجلا المصدر الرئيسي لمشكلتها العامة مع العالم الاسلامي ، وبقية أنحاء العالم . وعلى الرغم من ذلك ، فمن المؤسف أن نرى أن دولة عظمى رئيسية تتصرف كالوحش في يد اقلية شريرة تحتل فلسطين الحبيبة . ولتبرير العملية الاجرامية أمام الجماهير في داخل الولايات المتحدة وخارجها شنت وسائل الاعلام الامبريالية الصهيونية حملة من حملات الاعلام المظلل ، والجمعية تعرف تماما دور وسائل الاعلام . ولا يزال هذا الدور المشؤوم مستمرا . لقد تحولت الاعمال التي ترتكب ضد ليبيا من أعمال عسكرية سريعة قصيرة الأجل الى جزاءات اقتصادية وتكنولوجية وثقافية طويلة الأجل ، فلا تزال الارصدة الليبية مجمدة ولا تزال المساعدة التكنولوجية حتى في الأغراض الطبية تحجب عن ليبيا .

لقد تحدى الممثل الدائم لليبيا بكل شدة جميع الادعاءات الامريكية والصهيونية بأن بلاده تدعم الارهاب ، وأعلن استعداد بلاده للقبول بتحقيق دولي ، واني أعلم أن ذلك الاعلان لا يزال قائما بينما لم نسمع أي استجابة من المدعين . لماذا ؟ لأن ليبيا على حق والولايات المتحدة على باطل ، وإلا فإن أفضل طريقة للوقوف على حقيقة الوضع هي التحقيق . ولذلك ، نناشد المنظمة الدولية أن تنظر الى الحالة بشكل موضوعي وحاسم ، وألا تسمح للولايات المتحدة والدوائر الصهيونية من خلفها بارتكاب هذه الجرائم الفظيعة ضد المسلمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا . ونقول للجميع أن ذلك سيحدث لكم جميعا ان ظللتم صامتين . ففي يوما ما سيحدث في سوريا ، وفي يوم آخر في ليبيا ، ثم في ايران ، وسيكون على أبوابكم ان آجلا أو عاجلا . إن بلدان العالم الثالث التي تريد أن تظل مستقلة وحررة من التدخل والنفوذ الامريكيين تعاني من المشكلات والمكاشد الامريكية . لذلك نطالبكم بأن تتخذوا اجراء جماعيا ضد ارهاب

الدولة الامريكي الذي يرتكب دائماً لمالغ القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين ،
نطالبكم بالا تتفاوضوا عن ارهاب الدولة الامريكي بسبب التكنولوجيا المتقدمة
والمتطورة التي يتزود بها ، فالارهاب هو الارهاب سواء جاء من الجو أو من البحر .
ان حكومة بلادي تدين الهجوم العسكري الذي شنته الولايات المتحدة على ليبيا ،
وندين بقوة المؤامرة الصهيونية ، التي تعتبر العامل الرئيسي وراء جرائم الولايات
المتحدة في المنطقة ، وناشد الشعب الامريكي أن يفرق بين مصالح الولايات المتحدة في
العالم وبين الأهداف الصهيونية الشريرة .

ويحدونا الأمل أن تثبت الدولة العظمى قدرتها على التحرر من السحر الصهيوني ،
ونطالب الجمعية العامة أن تعترف بمسؤولية الولايات المتحدة عن جميع الخسائر المادية
والبشرية التي تعرضت لها الجماهير العربية الليبية . ونأمل أن يؤدي الاجراء
الجماعي الذي نتكئده الى القضاء النهائي على الارهاب الدولي الذي يشنه المهينة
والكيان الصهيوني ضد العالم الاسلامي وبمفة خاصة ضد فلسطين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقاً لقرار الجمعية العامة

٣٣٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ أعطي الكلمة لمراقب منظمة
التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : استمعت الجمعية العامة اليوم الى الكثير من الحقائق الخاصة
بالعدوان ، وتفصيله وجوانبه القانونية ، ولذلك سأحاول ألا أكرر نفس البيانات
ومناقش جانباً من جوانب هذا البند الذي نتناوله ، وهو العدوان الامريكي ضد ليبيا
من جانب آخر ومن منظور آخر .

منذ أيام قليلة شهدنا مناقشة محتمة على شاشات التليفزيون ، بشأن موضوع
الارهاب وكيف نحارب الارهاب أو شيئاً من هذا القبيل . واشترك في هذه المناقشة شخصيات
بارزة تمثل ادارات مختلفة في حكومة واشنطن ، ومن الطبيعي أن أحد المشاركين في
النقاش ، الذي أعطى وضع متميز وتحدث بإطالة ، كان ممثل اسرائيل . التي تعتبر دولة

عملية أو ادارة خاصة في حكومة واشنطن . لذلك لم يدهشنا ان نلاحظ الاتجاه الذي اتبع في تلك المناقشة .

اننا نوافق بداية على ان المناقشة سارت وفقا للخطوط الواردة في قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ الذي يدين جميع أعمال ونهج وممارسات الارهاب بوصفها أعمالا اجرامية أينما وجدت وأيما كان مرتكبها ويشجب فقد الارواح البريئة الذي ينتج عن أعمال الارهاب هذه . لكن السؤال يثور حول معنى "أيما كان مرتكبها" . وهذا يحتاج في الواقع الى قليل من الايضاح .

الا يعتبر ذلك عملا من أعمال العدوان ، العدوان كما تعرفه الجمعية العامة ،
عندما تترتب عليه خسارة في الأرواح البريئة ؟ اليس عملا ارهابيا من أعمال إرهاب
الدولة ؟ وعندما تستخدم دولة كبرى ، عضو دائم في مجلس الأمن ، قوتها العسكرية
وقوتها الجوية لارتكاب ذلك العمل الارهابي ، الا يدخل ذلك العمل في إطار ما نع عليه
القرار ٦١/٤٠ ، الذي اتخذته الجمعية العامة بالاجماع بتاريخ ٩ كانون الاول/
ديسمبر ١٩٨٥ ؟

وعلاوة على ذلك ، وُجّهت المناقشة التي أشرت اليها صوب محاولة استبعاد عنصر
في ذلك القرار يطالب بدراسة الأسباب الكامنة وراء تلك الاشكال من ارهاب الدولة
وأعمال العنف الخ

فهل نستخلص من ذلك اذن أن من هو ضحية العدوان واغتصاب الحقوق ، ومن سلب
منه وطنه وممتلكاته ومن هو الآن لاجئ نتيجة للاحتلال وتُمارس ضده جميع ضروب التمييز ،
واضطر الى القيام بواجبه ومارس حقوقه في الكفاح المشروع للذود عن حق شعبه غير
القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال يجب أن يدمغ بأنه ارهابي لا مناظر من أجل
الحرية ، بينما ومائط الاعلام وشاقت التلفزيون تحث المشاهدين على تأييد الحق
المزعوم للدول في ارتكاب أعمال الارهاب التي تنجم عنها خسائر في الأرواح البريئة ؟
وقد دعوا تلك الاعمال دفاعا عن النفس بغض النظر عما اذا كانت دفاعا عن النفس أو لم
تكن . وهذا قلب لمعايير العدالة وانكار ورفض لقواعد القانون الدولي والقواعد التي
تنظم العلاقات بين الدول .

ان العدوان الذي شنته الولايات المتحدة على ليبيا لم يكن له ما يبرره . انه
عمل ارهابي صريح من أعمال ارهاب الدولة . وهو يمثل انتهاكا صارخا للمبادئ
المتجسدة في الميثاق . إن هذا السلوك اللامبالي والسياسة التي تنتهجها حكومة
الولايات المتحدة ليست إلا غطرسة القوة .

اذا كانت لدى الولايات المتحدة أية أسباب للقيام بعمل ضد ليبيا ، فالميثاق
يحدد الاجراء الذي يتعين اتباعه . بيد انه لسوء الحظ ، لاتزال عقلية وسياسة البوارج
هي العنصر الموجه لأعمال حكومة ريفان .

وقد كان من المحزن ان نشاهد أحد ممثلي الولايات المتحدة وهو يؤكد على شاشات التلفزيون ان الهجوم قُن على ليبيا لمجرد ان ليبيا هدف سهل . وسواء كانت هدفا سهلا أو لم تكن ، يظل العدوان هو العدوان وقد أدى ذلك العمل من أعمال ارباب الدولة الى خسائر في الأرواح البهينة . وفي رأينا انه كان يتعين على الدول الغربية أن تنأى بانفسها عن الاشتراك في ذلك العمل وتمتنع عن الادعان ، لا إن تقدم التسهيلات .

وما من حاجة هنا لاجراء دراسة للأسباب الكامنة وراء هذا الشكل من أشكال ارباب الدولة الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة . فهي معروفة جيدا . إن السياسة التي تنتهجها الحكومة الحالية تهدف الى مواصلة زعزعة استقرار المنطقة ومواصلة الصراع المسلح فيها ، لأنها حكومة تزدهر على اراقة دماء الآخرين ، وتزدهر ، بطبيعتها الحال ، على تقويض تنمية بلدان العالم الثالث .

فهل لنا أن نصدق السرد الشيق إعرابا عن حسن النوايا والدفاع المجيد عن قضية السلم والاستقرار بينما نجد الولايات المتحدة سادرة في امداد أعداء الحكومات الشرعية بالتجهيزات والمعدات ، كما تفعل في حالة حكومتي نيكاراغوا وأنغولا ، وأنا أشير هنا الى الامداد المكشوف بالمعدات الذي تقوم به الحكومة الامريكية في حالة هذين البلدين ، لكي أضرب مثلا على المدى الذي تعتقد الولايات المتحدة ان بوسعها ان تذهب اليه في اهانة ذكاء المجتمع الدولي .

أما في حالة العدوان على ليبيا ، فقد كان الامر أكثر من مجرد عمل سافر أو خفي ، كان ذلك العدوان حربا كاملة غير معلنه .

اننا ما زلنا نتذكر أشياء مما تعلمناه في المدرسة ، منها ما قاله أحد الآباء الامريكيين المؤسسين من أنه : "يمكنك أن تخدع كل الناس بعض الوقت ، ولكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت" . وتبعنا لذلك ، كما شهدنا في الايام القليلة الماضية تدهورت مصداقية الولايات المتحدة الى الحضيض . وهذا شيء محزن ، لكن تلك هي الحقيقة . بيد ان السؤال المطروح هنا : هل ليبيا هي الهدف الوحيد ؟ إن الأعمال التي ترتكبها الولايات المتحدة وسياساتها ، ومنها سياسة زعزعة الاستقرار ، موجبة ضد الشعب الفلسطيني والامة العربية . وأود هنا أن أوجه الانتباه الى عمل مباشر قامت به

الولايات المتحدة ضد شعبي فقد استخدمت الاسلحة الفتاكة والاسلحة بالغة التطور البالغة قيمتها عدة آلاف من ملايين الدولارات الامريكية لبلوغ الهدف المتمثل في التصفية الجسدية لآلاف الابرياء من الفلسطينيين واللبنانيين . ويجدر بنا ان نتذكر أعمال الابداء والمذابح الجماعية في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين . وان ما يذكرني بذلك ، في هذه اللحظة ، هو ان الجنرال الاسرائيلي الذي كان مسؤولا عن المنطقة ، ادانته محكمة اسرائيلية في التحقيق وطرده من منصبه في الجيش الاسرائيلي لثبوت اشتراكه في الجريمة ، لكنه أعيد الان الى صفوف القوات المسلحة الاسرائيلية . وكمكفأة له على جرائمه الفظيعة التي ارتكبها وأعمال الابداء التي نُفذت تحت اشرافه ، ما الذي حدث عليه ؟ رُحِبَ به بوصفه الملحق العسكري الجديد في السفارة الاسرائيلية في واشنطن العاصمة . فهل كان من الضروري حقا بالنسبة للولايات المتحدة ان تجاهر بموقفها علنا بهذا الشكل وتدين نفسها بهذه المورة السافرة ، في نظر الرأي العام ، وتؤكد تواطؤها في الجريمة ؛ وهو تواطؤ قد يكون غير مباشر ، ولكنه تواطؤ في عمل من أعمال الابداء الجماعية والمذابح التي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا .

فلنأمل في ان تساعد هذه المناقشة على وضع حد لهذه الاعمال والجرائم . بيد ان إنهاء هذه الاعمال والجرائم لا يمكن ان يتحقق إلا عن طريق معالجة أسبابها . وفي جميع الحالات نجد ان تلك الاسباب سياسية ، ونجد أنه يتعين علينا ان نسمى الى حل تلك المشاكل بالطرق والوسائل السلمية .

وبالطبع ، لا بد ان يكون في هذه الجمعية وفي هذه المنظمة شمة علاج لهذا الشر . واني لاتساءل ، هل من الحكمة ان نعتبر ان الادانة العامة لعدوان الولايات المتحدة ، كما تم التعبير عنها في هذه الجمعية ، ستبعث برسالة الى الحكومة في واشنطن ؟ وهل ستبعث برسالة تجعل حكومة ريغان تفكر أكثر من مرة قبل ان تضرب مرة اخرى ؟ وهل يمكن ان يجعلها ذلك تدرك ان هذا العام هو عام ١٩٨٦ وان سياسة البوارج ستلقى معارضة بشتى الوسائل ؟ وهل ستصل الرسالة الى أولئك الذين لعبوا دورا ثانويا في مساعدة الولايات المتحدة على ارتكاب تلك الجريمة قبل العدوان على ليبيا وخلالها وبعده ؟

إذن ما هو دور الميثاق ، إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تفرض القانون بنفسها ؟ لن يكون هناك ميثاق ، ولن تكون هناك محكمة عدل دولية ، وقد لا تكون هناك حاجة لتواجدنا هنا .

يسعدنا أن نلاحظ أنه كما ذكر من قبل هذا المساء تؤمن الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي إيماناً راسخاً بأن :

"أعمال الإرهاب لا يمكن تبريرها وأنها لا تخدم أي غرض سياسي يدعي

مرتكبوها أنهم يسعون الى تحقيقه" . (اعلاه ، ص ١٢)

وأود فقط أن يكون هذا البيان متضمناً لإضافة صغيرة مفادها أن أعمال الإرهاب ، حتى عندما ترتكبها الدول ، ليس لها ما يبررها أبداً لأن الاعمال المرتكبة باستخدام طائرات أسرع من الصوت هي التي تسبب ضرراً أكبر في العالم . وإنما نقول للممثل الذي تكلم باسم الدول الاثنتي عشرة أننا واثقون بأن تلك الدول سوف تسهم في إيجاد حل دائم وعادل وشامل للمشكلات التي تحيق بالشرق الاوسط ، وخصوصاً - بل ليس إلا - عن طريق حل عادل لقضية فلسطين ، لب الصراع . وسوف تتناول الجمعية العامة هذا الموضوع يوم الجمعة ، وإنما نتطلع الى الإسهام الإيجابي والبنّاء من الدول الاثنتي عشرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد .

وأود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تقتصر بيانات ممارسة حق الرد على عشر دقائق في المرة الاولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

في مناقشة صباح اليوم ، تقدم ممثلاً لليبيا وسوريا الدائم بعدد من الإدعاءات المزيّفة والمهينة ضد بلدي . ولسبب ما رثي أنه من الضروري التلميح الى قضية مطّار هيشرو في نيسان/ابريل من هذه السنة . وهناك أدلة قاطعة على اشتراك سوريا رسمياً في محاولة العمل الإرهابي هذا ولم تقل سوريا أو ليبيا هنا أو في أي مكان آخر ما يدحض

بأي طريقة الأدلة الدافعة التي قبلتها المحكمة . وأن العبارات البلاغية الطنانة لا تغير من الحقائق .

لقد سمى الممثل الدائم لليبيا الى أن يقدم ، بما يتناقض مع التاريخ الحديث ، صورة لليبيا المحبة للسلم والملتزمة بالقانون . ولسوء الحظ ، تبيين الحقائق ومن بينها تلك التي اعترفت بها الحكومة الليبية ، أن تلك الحكومة لا تطبق قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ التي :

"تدين إدانة قاطعة جميع أعمال ونهج وممارسات الإرهاب ، بوصفها أعمالا إجرامية ، أينما وجدت وأيما كان مرتكبها ، بما في ذلك تلك التي تهدد العلاقات الودية بين الدول وتهدد أمنها" . (القرار ٦١/٤٠ ، الفقرة ١) وإذا أرادت ليبيا وسوريا العلاقات الودية فينبغي أن تتسق أعمالها مع ذلك المعيار من معايير السلوك الدولي .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : عندما قال رئيس وزراء كندا السابق السيد بييري ترودو أنه من الصعب أن تكون جار الفيل ، اعتقد أنه لم يكن مخطئا . إنه من الصعب أيضا أن تكون حليفا لفيل ، أو أن تكون صديقا لفيل . هذا هو الواقع . أن تكون جارا لفيل عليك أن تأتمر بأوامره وتنفذ تعليماته . وأن تكون حليفا لفيل ، نفس الشيء .

استمعنا خلال هذا اليوم لكلمات تمثل شعوب العالم الحي ، تمثل حركة عدم الانحياز ، تمثل افريقيا ، تمثل العالم الاسلامي ، تمثل الامة العربية ، تمثل الدول النامية . وقد أعربت جميعها بوضوح عن إدانتها للعدوان الامريكي ، وشجبها للعدوان الامريكي .

وكما قالت حركة عدم الانحياز في هراري ، إن ما قامت به الولايات المتحدة هو إرهاب الدولة . ولكننا استمعنا أيضا الى أصوات غريبة ، أصوات صديقة للفيل ، أو جارة للفيل أو مستفيدة من دولار الفيل ، تحاول أن تبعد نظرنا عن الحقيقة . وحتى

أولئك الذين عرفوا الفيل عن طريق هيروشيما وناغازاكي لم يترددوا في أن يسمعوننا صوت الترانزستور ليغطي على صوت القنابل الذرية في هيروشيما وناغازاكي .

أما السيد ممثل بريطانيا العظمى ، مع احترامي له ، يظهر أن ذاكرته قصيرة ؛ يريد أن يعطي الشعوب درسا في الإرهاب . ولكنني أدرك أنه شخص موضوعي ويفهم ؛ يعرف أولا تاريخ بلاده وجرائمها في حق الشعوب ، شعب فلسطين ، وشعب جنوب افريقيا ، شعب الهند الصينية ، شعب الهند ، شعوب الشرق الاوسط بما فيها شعب ليبيا .

كنا نود أن يقول لنا ممثل بريطانيا ما رآه فيما صدر من المحاكم بشأن بن غوريون في بريطانيا ؟ وكان يعتبر إرهابيا ، أو شامير ، الذي كان ممنوعا من دخول بريطانيا ، وأظن ذاكرته قصيرة في هذا الموضوع .

نحن لا ندرس الآن موضوع الإرهاب ، وعلى استعداد لأن ندرس موضوع الإرهاب . نحن ندرس العدوان وضحايا العدوان من أطفال . وكنا نريد أن نسمع رأي بريطانيا في هذا الموضوع . ولكن ماذا تقول بريطانيا وهي شريكة في الإرهاب ، لأن بريطانيا استخدمت أسلحة كإداة للإرهاب . تحدث عن موضوع الطائرة ، وذكرت اليوم بكل وضوح ما ذكره السيد جاك شيراك ، رئيس وزراء فرنسا ، واعترف به لمحيفة "واشنطن تايمز" من أن الموماد ، كما أخبره الألمان ، هم وراء تلك العملية .

وأود أن أقول للسير طومسون أن يقول لي إن الألمان كاذبون أو الفرنسيين كاذبون أو أن جاك شيراك كذاب .

نحن ندين الإرهاب ، وعلى استعداد للتعاون . ولكن الإرهاب بمفهومه الواسع . هل يقول لي الآن سير طومسون أو أصدقاء الفيل أو حلفاء الفيل إنهم يدينون بوضوح صبرا وشاتيلا وأنهم يدينون المذابح ضد الشعب الفلسطيني ؟ ولكن عذر سير طومسون أن الشعب الفلسطيني شعب عربي ، والعرب ليسوا آدميين أو ليسوا من البشر ولكن البريطاني "سوبرمان" .

الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس عليها أن تحتل الشعوب ، وحتى عندما غابت عنها الشمس ، ولم تعد امبراطورية ، واصبحت دولة صغيرة ، تريد أن تذكرنا بالماضي ، وأن تكون حليفا للغيل ، أو أن تكون حليفا لدولة كبرى لتنفذ رغباتها بالعدوان والاحتلال .

أي منطق هذا ؟ كنت أود أن نسمع ما هو الرأي في عشرات الضحايا من الأبرياء والاطفال ؟ واستطيع أن أعطي صورا تذكارية للسيد ممثل بريطانيا ليضيفها الى الضحايا الفلسطينيين والضحايا الآخرين الذين كانوا ضحية الإرهاب البريطاني والامبراطورية البريطانية التي غابت عنها الشمس وستغيب عنها الى الابد . أؤكد له أن الأمم المتحدة اليوم غير الأمم المتحدة بالأمس . ان الأمم المتحدة اليوم هي شعوب العالم ، هي ضمير العالم الحي الذي هزم الامبراطورية البريطانية وجعلها جزيرة صغيرة ، وانهاها كإمبراطورية .

كنا نود أن نسمع رأيه في جنوب افريقيا ، وفي امتناع حكومته عن تأييد الجزاءات على جنوب افريقيا وتأييد قتل الاطفال والنساء في جنوب افريقيا . وكنا نود أيضا أن نسمع صوت اليابان ليذكرنا بأنهم يقاطعون جنوب افريقيا . ولكن عذري للسيد ممثل بريطانيا وغيره من اصدقاء الغيل أو جيران الغيل أو حلفاء الغيل أن رفسة الغيل قوية ، وأن إنقاذهم لحياتهم هو الابتعاد عن الغيل ، وأن الغيل أيضا سيهرم ، وأن الغيل لم تعد له أنياب ، فلقد خلعت أنيابه في فييت نام ، والى الابد .

السيد الاتامي (الجمهورية العربية السورية) : لم يكن في نية وفندي

ان يأخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة ، إلا أن ممثل بريطانيا وما تحدث به دفعني الى ذلك . لقد تعرضت بالفعل في هذا الصباح لبريطانيا وحكومة بريطانيا ودورها في العدوان ، كشريكة للولايات المتحدة الامريكية في العدوان على ليبيا . وقلت أن بريطانيا وراء جميع الامور وجميع المشاكل التي تجري في المنطقة . وكنت أتمنى أن يكون ردّ السيد المحترم ممثل بريطانيا على هذه النواحي الموضوعية ، إلا انه تطرّق الى موضوع مطار هيثرو . ونظرا لانه تطرّق الى هذا الموضوع ، فأليه موقف بلادي ، وأعلنه من هذه المنصة .

نحن في سوريا ندين الإرهاب بكل شدة . والكلام الذي أقوله هو من كلمات السيد
الرئيس حافظ الأسد في هذا الخصوص . نحن في سوريا ندين الإرهاب بكل شدة وبكل قوة
لأسباب كثيرة أهمها ان الإرهاب مرفوض من حيث المبدأ ، وثانيها لاننا بلد من بلدان
العالم ، بل من أكثر بلدان العالم تعرّضا للإرهاب . تعرّضا لعملية إرهابية واحدة
كان ضحاياها ١٤٤ شهيدا ، و ١٤٩ جريحا . وهنا أقول للسيد المحترم ممثل بريطانيا
الذي ألمه ووخز ضميره ان يسمع ، بخصوص موضوع مطار هيثرو ، ان ٢٧٥ راكبا كانوا
معرّضين للقتل ، ان ضميره لم ينخذه ، ولم يعلن إطلاقا عن موقف بلاده فيما يتعلق
بهذه العملية .

نحن مع التحرير بدون تردد ، مع حركات المقاومة الشعبية ضد الاحتلال
والاستعمار في كل مكان من العالم ، ضد الإرهاب في كل مكان من هذا العالم .
الخط واضح بالنسبة لنا بين الإرهاب والتحرير ، الإرهاب والمقاومة . الإرهابي
مجرم ، الإرهابي مرتزق ، الإرهابي مرتبط في كثير من الاحيان ، بل في أغلبها ، خارج
شعبه وأمته . أما المحرر أو المقاوم المناضل فهو المؤمن بقضيته .
في آخر خطاب ، وهنا نتحدى السيد ممثل بريطانيا ان يكون لديه أي دليل في
هذا الموضوع ، وفي قول حديك للرئيس حافظ أيضا ، طرح السيد الرئيس تشكيل لجنة
دولية مهمتها تحديد معنى الإرهاب . وأضاف ان حملات التجني والافتراء والاختلاق التي
يشنونها ضدنا باسم مكافحة الإرهاب بعينه ، وهي اوسع انواع الإرهاب ، وان إسرائيل هي
أول من زرع الإرهاب الجماعي والفردى في الشرق الاوسط ، لكن فرمان الحملة الكاذبة ضد
الإرهاب في لندن وواشنطن لم يحركوا ساكنا حيال جرائمها .

وهنا أود ان أتعرف لما قاله السيد المحترم ممثل بريطانيا . يبدو ان السيد
ممثل بريطانيا قد شار لكرامة بلاده التي تتعرض في هذه القاعة الى التجريح والنقذ
منذ الصباح . ويبدو انه يميل في أوام القرن الماضي ، يوم كانت الشمس لا تفيب عن
أرض الامبراطورية . ولكن على ما يبدو ، وأنا أؤكد له ، ان هذه الشمس قد غابت فعلا ،
وان الوهن والضعف قد أصاب قلبها ، وباتت عاجزة عن القيام بأي دور فعال في
السياسة الدولية ، ورهنت سيادتها البريطانية لدى البيت الابيض وتل أبيب المنصرية .

لم يشار السيد المحترم ممثل بريطانيا لكرامة بلاده عندما قامت المخابرات الإسرائيلية "الموساد" بانتهاك هذه السيادة البريطانية ، وخطفت قانونو من أحد الفنادق اللندنية . وقد لاذت حكومة السيد تاتفر بالصمت المطبق . ويبدو أن العمل الإرهابي الذي أقدم عليه الصهاينة في قلب العاصمة البريطانية لم يجرح السيادة البريطانية إطلاقا ، ولم يشكل اعتداء على القانون الدولي .

فيما يتعلق بموقف بريطانيا المتحيز ، أود فقط أن أقول للسيد المحترم ممثليها الذي قال في خطابه بعد ظهر اليوم باسم الدول الاثنتي عشرة ، بأنهم يعمون الى حل عادل ودائم في المنطقة ، أقول له أن غزو اسرائيل الوحشي للبحران ، ومحاصرة بيروت لفترة طويلة من الزمن ، وقفها المعفوشي للمناطق المدنية في بيروت تسعين يوما ، لم تعتبرها الحكومة البريطانية عمالا إرهابية ، ولم تؤثر على علاقات بريطانيا باسرائيل . ان الحكومة البريطانية لم تعتبر إغارة الطائرات الإسرائيلية على تونس ، واجتيازها آلاف الاميال ، عملا إرهابيا ، ولم تتأثر علاقة بريطانيا باسرائيل . وأكثر من ذلك ، حين رفضت دول الاتحاد الاوروبي تقديم التسهيلات للطائرات الامريكية الممعدية التي ذهبت الى ليبيا ، تطوعت الحكومة البريطانية وقدمت هذه التسهيلات التي تعتبرها سوريا والقانون الدولي تورطا رسميا في الإرهاب .

وقبل كل شيء ، فإن الحكومة البريطانية لم تعتبر قيام اسرائيل في وضع النهار باختطاف طائرة مدنية كانت تحمل على متنها وفدا سياسيا سوريا عالى المستوى ، عملا إرهابيا ، ولم تتأثر العلاقات البريطانية الاسرائيلية نتيجة هذه القرصنة الجوية . وكان السيد المحترم ممثل بريطانيا العضو الدائم في مجلس الامن ، جالسا على مقعده في مجلس الامن ، ولم يحرك ساكنا إطلاقا ، ولم يعتبر عمل القرصنة هذا عملا إرهابيا . واكتفى بهذا القدر ، سيدي الرئيس ، حتى لا آخذ الكثير من وقت الجمعية .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اعتقد ان المتكلمين الاخيرين قد اثبتا تماما ماقلته في البداية ، وهو ان بلادي تتمرد للإهانة . وكان بومبي ان تدخل في نقطة نظامية بشأن عدم ملة تلك الملاحظات بمناقشة اليوم ، لكني لم افعل ذلك لعدة اسباب احدها اننا في بلادي لدينا مثل يقول ان من يعذبه ضميره يحتج كثيرا .

لكني سافير الى نقطتين . لقد اسمعني ان اسمع الوفد السوري يدين بشدة الإرهاب ، ولكني لم اسمعه يدين حتى الان محاولة القيام بعمل ارهابي في مطار هيثرو . والنقطة الثانية هي انه ليس من المهيمن فحسب بل من غير الصحيح ان يقال ان المملكة المتحدة عدوة للعرب . فذلك القول ليس قولا معقولا ، وهو ليس بالشئ الذي يشبته التاريخ او الموقف الراهن لحكومة بلادي . واقترح على الذين يطرحون هذه الاقوال الطائفة ان يقرأوا على الاقل سجلات مجلس الامن .

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : اود ان اعد الجمعية

العامة بانني ساطرح فدا عليها سجل بريطانيا في علاقاتها المخزية مع البلاد العربية . واعد الجمعية بانني ساقدمها فدا . ولذلك امر على قولي في هذا الصباح بان بريطانيا كانت وستبقى عدوة للعرب .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥